

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2013

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012

للموافقة



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2013/6-A/1

2 May 2013

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://executiveboard.wfp.org>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رقم الهاتف: 066513-2885	السيد M. Juneja	مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد والمساءلة، ورئيس الشؤون المالية:
رقم الهاتف: 066513-2682	السيد S. O'Brien	مدير شعبة المالية والخزانة:
رقم الهاتف: 066513-2426	السيدة T. Tropea	رئيسة فرع الحسابات العامة:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645/2558).

بيان المحتويات

الصفحة	
4	<u>عرض</u>
5	<u>مشروع القرار</u>
7	<u>القسم الأول</u>
7	• <u>بيان المدير التنفيذي</u>
15	• <u>بيان الرقابة الداخلية</u>
19	• <u>الكشف الأول</u>
20	• <u>الكشف الثاني</u>
21	• <u>الكشف الثالث</u>
22	• <u>الكشف الرابع</u>
23	• <u>الكشف الخامس</u>
25	• <u>مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012</u>
65	• <u>الملحق</u>
67	<u>القسم الثاني</u>
69	• <u>خطاب الإحالة لتقرير مراجع الحسابات الخارجي</u>
68	• <u>تقرير مراجع الحسابات المستقل</u>
71	• <u>تقرير المراجع الخارجي عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2012</u>
83	• <u>الملحق</u>

يسر الأمانة أن تعرض الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وأعدت الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات على الكشوف المالية.

وتُعرض هذه الوثيقة على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 1-13 و8-14 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشوف البرنامج المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وتُقدم الكشوف والتقرير معاً في وثيقة واحدة.

وتتضمن الوثيقة بياناً بشأن الرقابة الداخلية يوفر ضماناً محدداً بفعالية الرقابة الداخلية في البرنامج.

وترد ردود الأمانة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة WFP/EB.A/2013/6-H/1).

مشروع القرار*

إن المجلس:

- (1) يوافق على الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2012، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من النظام الأساسي؛
- (2) يلاحظ استخدام 632 889 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2012 لشطب الخسائر النقدية والمبالغ المستحقة؛
- (3) يلاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2012 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

القسم الأول

بيان المدير التنفيذي

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة -6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 1-13 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بقصد الموافقة عليها. وقد قدم مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقديره عن الكشوف المالية لسنة 2012، وهما مقدمان أيضا إلى المجلس بموجب المادة 8-14 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

التحليل المالي وتحليل الميزانية

ملخص

- 2- شكّل عام 2012 تحديا آخر للبرنامج والجهات المانحة والمستفيدين. ومع استمرار معاناة 870 مليون نسمة من الجوع، وتقلب أسعار الأغذية والوقود، وتزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ازدادت أهمية البرنامج والحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.
- 3- وعلى مدى عام 2012، واصل البرنامج جهوده لتلبية الاحتياجات المتغيرة عن طريق توفير الأدوات السليمة والغذاء المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وبالرغم من الأجواء المالية البالغة الصعوبة، واصلت الجهات المانحة تقديم الدعم القوي عن طريق مساهمات بلغت 4 044.3 مليون دولار أمريكي، مما أتاح للبرنامج مواصلة تقديم المساعدة إلى المستفيدين والتصدي لحالات الطوارئ في منطقة الساحل ومنطقة القرن الأفريقي، فضلا عن الاستجابة لاحتياجات المتأثرين بالاضطرابات المتواصلة في الجمهورية العربية السورية.
- 4- وواصل البرنامج العمل في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي يسجل بموجبها المساهمات كجزء من الإيرادات عند تأكيدها تحريريا، وتسجل المصروفات عند تلقي السلع أو الخدمات أو عند تسليم السلع الغذائية. وهناك دائما فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. ولذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في عام 2012 تشمل أرصدة الصناديق في نهاية عام 2011، والمساهمات الجديدة المؤكدة من جانب الجهات المانحة خلال عام 2012. وبناء على ذلك، قد تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات العائدة من المساهمات في هذه السنة نظرا لقيام البرنامج باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق.

الأداء المالي في عام 2012

- 5- بلغ مجموع الإيرادات 4 211.4 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدره 475.3 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 13 في المائة فوق إيرادات عام 2011 التي بلغت 3 736.1 مليون دولار أمريكي. وشمل مجموع إيرادات عام 2012 ما يلي:

← 4 044.3 مليون دولار أمريكي من المساهمات النقدية والعينية؛

← فروق صرف العملات الأجنبية (42.6 مليون دولار أمريكي)؛

← 24.0 مليون دولار أمريكي من عائد الاستثمار؛

← 100.5 مليون دولار أمريكي من الإيرادات الأخرى.

6- وبلغ مجموع نفقات البرنامج في عام 2012 ما قيمته 4 395.7 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 378.9 مليون دولار أمريكي، أي 9 في المائة مقارنة بعام 2011. ووصل حجم السلع الغذائية الموزعة في عام 2012 إلى 3.6 مليون طن متري، بهبوط قدره 0.2 مليون طن متري، أي 5 في المائة، مقارنة بعام 2011 الذي وصل فيه حجم الأغذية الموزعة إلى 3.8 مليون طن متري. وعلى الرغم من الانخفاض في حجم السلع الغذائية الموزعة فإن نفقات قيمة السلع ارتفعت بنسبة 10 في المائة مما يعود لزيادات في السعر المتوسط للسلع الموزعة.

7- وشهد عام 2012 عجزا في الإيرادات مقابل المصروفات بما قدره 184.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بعجز بلغ 280.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وجاء هذا التغيير كمحصلة صافية لما يلي:

← ارتفاع قدره 447.8 مليون دولار أمريكي في الإيرادات العائدة من المساهمات وذلك من 596.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 4 044.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012؛

← زيادة قدرها 378.9 مليون دولار أمريكي في الإنفاق العام من 4 016.8 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 4 395.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وقد جاءت هذه الزيادة أساسا من ارتفاعات في تكلفة الغذاء والتوزيع وزيادة نشاط توزيع النقد والقوائم (من 120.7 مليون دولار أمريكي في 2011 إلى 191.8 مليون دولار أمريكي في 2012)؛

← زيادة صافية قدرها 27.5 مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأخرى كنتيجة لزيادة في فوارق صرف العملات بلغت 43.1 مليون دولار أمريكي، وانخفاض في عائد الاستثمارات بلغ 3.5 مليون دولار أمريكي وانخفاض في العائدات الأخرى قدره 12.1 مليون دولار أمريكي.

المركز المالي في نهاية عام 2012

8- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغ مجموع الأرصدة والاحتياطيات المالية للبرنامج 3 624.3 مليون دولار أمريكي، منها 2 635.8 مليون دولار أمريكي تتعلق بمشاريع البرنامج، وهي تمثل تقريبا ستة أشهر من النشاط التشغيلي (سبعة أشهر في عام 2011). ويتعلق الرصيد بالحساب العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئمانية.

9- وانخفض مجموع النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل بمبلغ 381.9 مليون دولار أمريكي، أي 23 في المائة، من 1 655.9 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 1 274.0 مليون دولار أمريكي في عام 2012. ويرجع الانخفاض أساسا إلى استخدام النقد في العمليات نتيجة لزيادة الأنشطة التشغيلية وتحويل النقد إلى استثمارات طويلة الأجل وشراء الأصول الرأسمالية.

10- وتغطي نقدية البرنامج واستثماراته القصيرة الأجل في شريحة صناديق فئات البرامج البالغ قيمتها 847.1 مليون دولار أمريكي شهرين أو ثلاثة أشهر من العمليات مقابل ثلاثة أو أربعة أشهر في عام 2011.

11- وبنهاية عام 2012، انخفض مخزون السلع الغذائية لدى البرنامج بما قيمته 64.2 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 9 في المائة عن قيمته في عام 2011 مما يعود أساسا لانخفاض الكميات المحتفظ بها، والتي بلغت 1.1 مليون طن متري في نهاية عام 2012، بانخفاض نسبته 8 في المائة عن مستوياتها في نهاية عام 2011 عندما بلغت 1.2 مليون طن متري.

12- ووفقاً للمتطلبات التشغيلية المتوقعة في خطة الإدارة (2013-2015) فإن مخزون السلع الغذائية البالغ 1.1 مليون طن متري يمثل ثلاثة أشهر من النشاط التشغيلي.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية

13- استُمدت أرقام الميزانية بالنسبة لتكاليف المشاريع المباشرة وتكاليفها غير المباشرة (ميزانية دعم البرامج والإدارة) التي أُعلن عنها في *الكشف المالي الخامس* "كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية" من برنامج العمل المحدد في خطة الإدارة (2012-2014). وتعبّر خطة الإدارة عن مجموع ميزانيات التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي وافق عليها المجلس التنفيذي مباشرة أو من خلال ما فوضه من سلطات، وتستند عموماً إلى الاحتياجات. وتتاح الموارد لتغطية التكاليف المباشرة عندما تتأكد مساهمات الجهات المانحة للمشاريع المعتمدة، ومن خلال آليات التمويل بالسلف. وتتاح الموارد لتلبية التكاليف غير المباشرة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

14- ووصل مجموع برنامج العمل لعام 2012 إلى 5 096.0 مليون دولار أمريكي حسب ما حددته خطة الإدارة الأصلية (2012-2014) التي عرضت على المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. ويرد ذلك في *الكشف المالي الخامس* بوصفه 'الميزانية الأصلية'. ومع نهاية عام 2012، اتسع برنامج العمل ليعبّر عن التغييرات في احتياجات مشاريع البرنامج الناتجة أساساً عن عمليات الطوارئ في منطقة الساحل ومنطقة القرن الأفريقي وجنوب السودان وباكستان والبلدان المتأثرة بأحداث الربيع العربي. ووصل المستوى النهائي لبرنامج العمل لعام 2012 إلى 6 622.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 1 526.5 مليون دولار أمريكي، أي 30 في المائة. ويرد بيان ذلك في *الكشف المالي الخامس* بوصفه 'الميزانية النهائية'.

استخدام الميزانية

15- من المهم ملاحظة أن البرنامج لا يمكنه استخدام الموارد إلا عندما تتأكد المساهمات للمشاريع المعتمدة، أو من أموال آليات التمويل بالسلف استناداً إلى المساهمات المتوقعة، أو من خلال المشتريات الاستراتيجية باستخدام مرفق الشراء الآجل. ولذلك كان استخدام الميزانية خلال العام مقيّداً بحجم المساهمات المؤكدة، وتوقيتها، والقدرة على التنبؤ بها، فضلاً عن القيود التشغيلية المتأصلة. وبلغت الميزانية النهائية للتكاليف المباشرة للبرنامج 6 351.1 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وتنعكس هذه القيود في نسبة استخدام الميزانية النهائية لتكاليف المشاريع المباشرة التي بلغت 60 في المائة في عام 2012.

16- وتعبّر معدلات استخدام مختلف عناصر التكاليف عن معدل الاستخدام ذاك على النحو المبين أدناه.

← معدل استخدام تكاليف الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتصلة بها – 59 في المائة؛

← معدل استخدام تكاليف النقد والقوائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتصلة بها – 55 في المائة؛

← معدل تعزيز القدرة – 62 في المائة؛

← معدل استخدام تكاليف الدعم المباشرة – 68 في المائة.

17- وقد كان توسيع نطاق النقد والقوائم، وإلى حد بعيد، المبادرة التشغيلية الأضخم والأهم في البرنامج خلال السنوات القليلة الماضية. وقد مثلت برامج النقد والقوائم 5 في المائة من الميزانية الأصلية و6.1 في المائة من الميزانية النهائية وبلغت 5.5 في المائة من المبالغ الفعلية، الأمر الذي يبين أن الاستثمارات حتى اليوم نجحت في توسيع نطاق النقد والقوائم.

وبرامج النقد والقوائم وتكاليف التشغيل المباشرة، بنسبة 55 في المائة، لديها أدنى استخدام لعناصر التكلفة في الميزانية، مع أنها ليست أقل بكثير من الاستخدام العام في الميزانية لتكاليف المشاريع المباشرة البالغة 60 في المائة. وإضافة إلى القيود على الموارد، يعود انخفاض الاستخدام أساساً إلى طبيعة أنشطة البدء عندما يحتاج تطوير العمليات والنظم والشراكات إلى الوقت. وعلاوة على ذلك، تتطلب برامج النقد والقوائم بيئة أكثر أمناً وأسواقاً أكثر استقراراً من برامج توزيع الأغذية. ولم تتحقق في بعض البلدان توقعات توفر بيانات تشغيلية ملائمة للنقد والقوائم، مما جعل توزيع الأغذية الأداة الأكثر ملاءمة في التصدي للاحتياجات الغذائية.

18- وقد كان الاستخدام في الميزانية لتكاليف الدعم المباشرة، بنسبة 68 في المائة، هو أعلى عناصر التكلفة. ويعكس الاستخدام المرتفع المهلة القائمة بين تناقص الموارد وتحديد الحجم السليم لهيكل دعم المكتب القطري في عدة عمليات كبيرة. ومع أن المساهمات كانت متعادلة عموماً خلال السنوات الأربع الماضية، فقد شهد عام 2012 بعض الانخفاض المحسوس في مكاتب قطرية كبيرة معينة لديها تكاليف ثابتة ودنيا كبيرة تتعلق بالموظفين والمرافق والأمن، مما يتطلب خطة منهجية لتخفيض التكاليف. ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الدعم المباشرة الفعلية بلغت 13.6 في المائة من تكاليف المشروعات المباشرة، مما يشكل انخفاضاً عن نسبة 14.6 في المائة و14.4 في المائة في عامي 2011 و2010 على التوالي.

19- وانخفضت الميزانية الأصلية للتكاليف غير المباشرة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2012 من 272.2 مليون دولار أمريكي إلى 271.4 مليون دولار أمريكي. وتألقت ميزانية دعم البرامج والإدارة النهائية من 249.1 مليون دولار أمريكي في الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة و22.3 مليون دولار أمريكي للصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات.

20- واستخدمت نسبة 99 في المائة من الميزانية العادية النهائية المعتمدة في 2012 لدعم البرامج والإدارة، وذلك حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

21- واستخدمت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 نسبة 96 في المائة من الميزانية الرأسمالية وميزانية بناء القدرات النهائية المعتمدة.

تعزيز الشفافية والمساءلة

22- تقضي المادة 12-1 من النظام المالي بأن يتأكد البرنامج من أن ضوابط الرقابة الداخلية تراعي أفضل الممارسات المتبعة. وتعهّد البرنامج في يونيو/حزيران 2009 باستعراض نطاق تطبيق أفضل الممارسات في ضوابط الرقابة الداخلية ثم تنفيذها بما يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي⁽¹⁾.

23- وجرى التقدم بهذا العمل في إطار مبادرة تعزيز الضوابط الإدارية والمساءلة، والتي انتهى تمويلها في ديسمبر/كانون الأول 2012. وكان واضحاً منذ البداية ما يلي:

(1) طبق البرنامج بالفعل جميع العناصر الرئيسية في نظام فعال للرقابة الداخلية ولكنها قد تكون في حاجة إلى تحسين؛

(2) كان النجاح في تنفيذ مبادرات النهوض بالأداء وإدارة المخاطر شرطاً مسبقاً لتحسين الرقابة الداخلية.

(1) لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي (COSO) هي مبادرة مشتركة بين خمس منظمات للمحاسبة/المراجعة في القطاع الخاص وهي مخصصة لتوفير القيادة الفكرية من خلال وضع أطر وتوجيهات حول إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية وردع أعمال الاحتيال.

-24

وقد تمخضت مبادرة تعزيز الضوابط الإدارية والمساءلة عن تحسينات هامة في الرقابة الداخلية في البرنامج:

◀ صدر في عام 2011 إطار جديد للرقابة الداخلية، وروعت فيه آراء مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ولجنة مراجعة الحسابات. ويتألف الإطار من العناصر الرئيسية الخمسة التي حددتها لجنة المنظمات الراعية، وهي البيئة الداخلية؛ وإدارة المخاطر؛ وأنشطة الرقابة؛ والمعلومات والاتصالات؛ والرصد. ويضم الإطار 22 مبدأ من مبادئ أفضل الممارسات.

◀ وضعت مجموعة من المواد التوجيهية لمساعدة المديرين على تنفيذ الإطار الجديد للرقابة الداخلية. وشمل ذلك دليلاً جديداً تماماً للمديرين بشأن الرقابة الداخلية؛ ودليلاً أساسياً للمديرين في المكاتب الصغيرة؛ ومجموعة من أدوات للتقييم الذاتي للرقابة الداخلية؛ وإرشادات أخرى بشأن تنفيذ إدارة المخاطر والأداء.

◀ قدّمت إدارة تسيير الموارد والمساءلة تدريباً ودعماً مباشراً لعمليات استعراض الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في عدد من المكاتب القطرية (مع التركيز بشكل خاص على المكاتب الكبيرة) والمكاتب الإقليمية وشعب المقر.

◀ تواصل الأمانة تركيز اهتمام الإدارة على المتابعة الفعالة لتوصيات الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية، ورفع تقاريرها بانتظام إلى لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج بشأن حجم وطبيعة التوصيات غير المنفذة والإجراءات الجاري اتخاذها للتغلب على المخاطر الكبيرة.

◀ صدر في عام 2012 مشروع دليل جديد لإدارة الموارد المالية، ومشروع دليل للموارد البشرية في البرنامج وسيجري الانتهاء منهما وإتاحتها لكل موظفي البرنامج في أوائل عام 2013.

◀ يقوم الآن كل مدير من كبار المديرين بتزويد المدير التنفيذي (من خلال إطار البرنامج للمساءلة الداخلية) بمجموعة من الضمانات المحددة المتصلة بتنفيذ الرقابة الداخلية داخل كيانات مكاتبهم. ويستعرض المديرون المباشرون بيانات الضمانات الفردية لاستكمالها والتحقق من دقتها عند الاقتضاء.

◀ صدر مع الكشوف المالية السنوية بيان عن الرقابة الداخلية، وهو الآن سمة معتادة فيما يقوم به البرنامج من إبلاغ. ويقدم بيان الرقابة الداخلية هذا ضمانات محددة بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج الذي يبقى واحداً من وكالات وبرامج الأمم المتحدة القليلة التي تقدّم هذا المستوى الإضافي من الضمانات لجهازها الرئاسي.

◀ ويستند بيان الرقابة الداخلية إلى استعراض لضوابط الرقابة الداخلية من جانب المديرين على نطاق المنظمة، وإلى تحليل وتثبيت نتائج ذلك الاستعراض على أساس عمل وتوصيات المراجعين الداخليين والخارجيين وخدمات التقييم.

25- وكما يتضح من بيان الرقابة الداخلية، لا تزال أفضل ممارسات الرقابة الداخلية آخذة في التطور بينما تتغيّر أيضاً المخاطر التي تواجهها المنظمة بمرور الوقت. وسوف تظل هناك دوماً مجالات في حاجة إلى المزيد من التحسين، وسيشير البيان تحديداً إلى أهم تلك المجالات.

26- وفي حين أن مبادرة تعزيز الضوابط الإدارية والمساءلة انتهت عقب النجاح في تنفيذ عملية بيان الرقابة الداخلية، فإن المدير التنفيذي المساعد ورئيس الشؤون المالية سيواصل أداء دور قيادي في ضمان ما يلي: (أ) ترسيخ مفاهيم الرقابة الإدارية القوية في ثقافة المنظمة؛ (ب) وجود خطة عمل واضحة لمعالجة مسائل الرقابة الداخلية المثارة في البيان السنوي.

27- ويقوم البرنامج منذ عام 2008 بإعداد كشوفه المالية باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وباعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها في عام 2008 وترسيخ هذا التنفيذ منذ ذلك الحين، عزز البرنامج قدرته على توليد

معلومات مالية ملائمة ومفيدة لتحسين الشفافية والمساءلة التي يدير بها موارده. وقد نجحت أيضا وكالتان من وكالات الأمم المتحدة خلال عام 2012 بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على السنة المالية 2011، وسوف يساعد ذلك على إمكانية مقارنة الأداء المالي والمركز المالي في المستقبل بين الوكالات التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

28- ولا يزال البرنامج يمارس دوره النشط في دعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها للأخذ بالمعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام لأول مرة من خلال اشتراكه في فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ولاقى هذا الدعم ترحيبا كبيرا لدى وكالات الأمم المتحدة التي نجحت في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولدى الوكالات الأخرى التي لم تنته بعد من عملية التنفيذ. ولا يزال البرنامج ملتزما بدعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى دعما كاملا في هذا الصدد خلال عام 2013 وما بعده.

29- ويجري باستمرار تحديث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى تعبر عن أفضل الممارسات المحاسبية المعمول بها. ويقتضي الالتزام المستمر من البرنامج بهذه المعايير تركيزا شديدا لضمان مواكبتنا للتطورات المهنية المستجدة في هذا المجال. ولم تصدر في عام 2012 أية معايير جديدة. وسيبدأ البرنامج في عام 2013 تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الثلاثة التي كانت قد صدرت عام 2010 لتطبق اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2013 (وهي المعيار 28: الأدوات المالية: العرض؛ والمعيار 29: الأدوات المالية: الإثبات والقياس؛ والمعيار 30: الأدوات المالية: الإفصاح).

30- ويواصل البرنامج عمله على التقدم في تحقيق أقصى أثر ممكن لهذه المعايير على مستوى الشفافية والمساءلة في جميع جوانب عملياته. وفي هذا الصدد، اجتمع مجلس الإدارة التنفيذي بانتظام لمناقشة القضايا والاستراتيجيات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الكشوف المالية الفصلية التي تتضمن الأداء المالي للبرنامج، ومركزه المالي وتدقيقه النقدي، مشفوعة بتحليل نوعي للمقاييس الرئيسية للأداء المالي. وساعد ذلك على تعزيز تركيز الإدارة العليا على المخاطر المالية المحددة.

إدارة المخاطر المؤسسية وإدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر المؤسسية

31- يحدد إطار إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج المخاطر باعتبارها سياقية أو برنامجية أو مؤسسية، وهو يتضمن آليات لتحديد الاستجابة الملائمة للمخاطر ضمن كل فئة من هذه الفئات. وترتبط إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة وهو مبدأ أساسي لا ينفصل عن إطار الرقابة الداخلية في البرنامج.

32- وقد تمت الموافقة عام 2005 على سياسة البرنامج لإدارة المخاطر المؤسسية. وتشدد هذه السياسة على أن إدارة المخاطر المؤسسية تعتبر عنصرا أساسيا من التسيير المؤسسي الفعال وجزء لا يتجزأ من الممارسة الإدارية الجيدة.

33- ويشترط لكل مكتب من مكاتب البرنامج أن يحتفظ بسجل مستكمل للمخاطر. ويتضمن سجل المخاطر المؤسسية هذا المخاطر التي يتم تحديدها بوصفها تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المؤسسية. ويعمل سجل المخاطر المؤسسية كمستودع شامل للمخاطر الرئيسية ضمن المنظمة.

34- ومجلس الإدارة التنفيذي، الذي يساند المدير التنفيذي في مهامه الإدارية، هو المكلف بمراقبة المخاطر المؤسسية. وهناك وحدة متفرغة في مقر البرنامج تعمل كجهة مختصة بإدارة المخاطر المؤسسية ضمن المنظمة وتتمثل مهمتها في دعم دور مجلس الإدارة التنفيذي وفي التنسيق مع المكاتب والإدارات الأخرى.

35- وقد قامت جميع مكاتب البرنامج بتسمية مسؤول عن الأداء وإدارة المخاطر لديها تتمثل مهمته، إلى جانب مهام أخرى، في أداء دور تسجيل المخاطر ورصدها وتدابير الحد منها، كل في مكتبه. وعلى مستوى المكاتب الإقليمية، يحدد المدير الإقليمي موظفا ملائما يكون بمثابة نقطة تنسيق تقع عليه هذه المسؤولية. وتدير المكاتب القطرية والإقليمية سجلات المخاطر الخاصة بها بحيث يصعد مستوى تصنيف المخاطر بما يتماشى مع الهياكل الإدارية القائمة.

36- وفي عام 2012، تمت الموافقة على بيان مدى تقبل المخاطرة في البرنامج. ويوفر هذا البيان الأساس لتحديد المستويات المقبولة لتحمل المخاطرة والحدود الدنيا المتصلة بذلك في عمليات البرنامج وأعماله. وبيان مدى تقبل المخاطرة يمكن البرنامج في جميع أنحاءه من التواصل مع شركائنا وأصحاب المصلحة لدينا حول مستوى المخاطرة المقبول.

37- وفي عام 2012، تم توفير دعم البعثات المتكاملة الخاص بإدارة المخاطر المؤسسية للعمليات المعقدة (بما في ذلك جنوب السودان والنيجر وكوت ديفوار وتشاد). وقد استخدم إطار إدارة المخاطر المؤسسية في تخطيط وتطوير العمليات الشديدة البروز، وأحدثها في الساحل والجمهورية العربية السورية واليمن، وقد أدخل هذا الإطار في صيغ مشاريع البرنامج.

إدارة المخاطر المالية

38- يتعرض البرنامج بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركز سياسات إدارة المخاطر المالية في البرنامج على عدم القدرة على التنبؤ بأسواق المالية، وتعمل على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي للبرنامج إذا تسنى ذلك.

39- وتتولى وحدة مختصة في الخزانة المركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعها المدير التنفيذي استنادا إلى مشورة قدمتها لجنة الاستثمار التابعة للبرنامج وإلى آراء الفريق الاستشاري المعني بالاستثمار الذي يضم خبراء خارجيين في مجال الاستثمار. وتغطي السياسات المعمول بها مجالات المخاطر المالية، مثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة. ولا يوجد تخوف من عدم تصفية الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع عند استحقاقها.

40- وخلال عام 2012، تم تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف نتيجة لتنفيذ الوحدة النموذجية لإدارة الخزانة والمخاطر في شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات "نظام وينجز" فيما يتعلق بمعاملات العملة الأجنبية، والودائع، واستثمارات سوق المال. وعلى وجه الخصوص، فإن تحويل أموال المانحين إلى العملات المحلية لدعم تنفيذ المشاريع حقق وفورات في حساب التكلفة باستخدام معدلات الصرف التشغيلية لدى الأمم المتحدة، بلغت 2.2 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة بعام 2011.

41- وبلغ مجموع الالتزامات المتعلقة باستحقاقات موظفي البرنامج 384.6 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. والتمس البرنامج مشورة خبراء اكتواريين مستقلين لتحديد قيمة هذه الالتزامات. ومن أصل هذا المبلغ، تم حتى الآن تمويل 258.1 مليون دولار أمريكي عن طريق تحميله على المشاريع والصناديق ذات الصلة. وأما الرصيد المتبقي وقدره 126.5 مليون دولار أمريكي فلم يتم تحميله بعد على الصناديق والمشاريع الفردية. وتعامل هذه الالتزامات كرصيد دائن في الحساب العام. ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة تمويل تتعلق باستحقاقات الموظفين غير الممولة المخصصة حاليا للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف الموحدة للموظفين لمدة 15 عاما تبدأ في عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل مع نهاية الفترة.

الاستدامة

- 42- قِيم البرنامج عواقب أي انخفاض محتمل في المساهمات في سياق الحالة المالية والاقتصادية العالمية، وما إذا كان هذا الانخفاض سيقابله انخفاض في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد الاطلاع على أنشطة البرنامج المتوقعة والمخاطر المقابلة لها، بأن البرنامج لديه ما يكفي من الموارد للاستثمار في العمل على الأجل المتوسط. ولهذا السبب، فإننا سنواصل إعداد الكشوف المالية للبرنامج على أساس استمرارية العمل.
- 43- وهذا الرأي تؤيده المبررات التالية: (1) الاحتياجات المحددة في خطة البرنامج للإدارة (2013-2015)؛ (2) الخطة الاستراتيجية (2008-2013)؛ (3) الأصول الصافية المحفوظ بها بنهاية الفترة والمساهمات المحصلة في عام 2012؛ (4) مستويات المساهمات المتوقعة لعام 2013؛ (5) الاتجاه السائد في الدعم المقدم من المانحين والذي مكن البرنامج من مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

- 44- يعرض الملحق الأول لهذه الوثيقة مقر البرنامج الرئيسي وأسماء وعناوين المستشار العام، والخبراء الاكثوريين، والمصرفيين الرئيسيين، والمراجع الخارجي.

المسؤولية

- 45- وفقا لما تنص عليه المادة 1-13 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقا لأفضل ما يتوفر لدينا من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أدخلت في السجلات المحاسبية، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية والتي تشكل جزءا من هذا التقرير، تعبر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

- الكشف الأول - كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
- الكشف الثاني - كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
- الكشف الثالث - كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
- الكشف الرابع - كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
- الكشف الخامس - كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012

2012

مذكرات على الكشوف المالية

تم التوقيع على النسخة الأصلية
إرثارين كازين
المديرة التنفيذية، روما

28 مارس/أذار 2013

بيان الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية والغرض من الرقابة الداخلية

- 1- المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤول أمام المجلس عن إدارة البرنامج وتنفيذ برامجه ومشاريعه وأنشطته الأخرى. وعلى المدير التنفيذي، بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، أن يضع ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقق، لضمان استخدام موارد البرنامج بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله المادية.
- 2- والغرض من نظام الرقابة الداخلية هو الحد من مخاطر العجز عن تحقيق أهداف البرنامج ومقاصده وإدارة تلك المخاطر وليس القضاء عليها. وهو يوفر ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة لكفالة تحقيق مقاصد البرنامج. ويستند النظام إلى عملية مستمرة، الغرض منها هو تحديد المخاطر الرئيسية أمام تحقيق الأهداف، وتقييم طبيعة وحجم تلك المخاطر وإدارتها بفعالية وكفاءة وبأسلوب اقتصادي.

بيئة عمل البرنامج

- 3- على البرنامج بحكم طبيعة عمله كمنظمة إنسانية أن يذهب إلى حيث تستدعيه الحاجة. ويعرض ذلك البرنامج لحالات تشتت فيها المخاطر الكامنة سواء ما يتصل منها بأمن موظفيه أو قدرته على الحفاظ على مستويات رفيعة من الرقابة الداخلية. وقد أصدر المدير التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بيانا عن مدى تقبل البرنامج للمخاطرة وذلك بهدف مواصلة تعزيز عمل البرنامج مع أجهزته الرئاسية سواء في توضيح المخاطر التي تواجهه أو تقاسم الاستجابة لها سعيا إلى تقليلها إلى أدنى حد حيثما أمكن.
- 4- والرقابة الداخلية هي أحد الأدوار الرئاسية للإدارة وجزء لا يتجزأ من العملية الشاملة لإدارة العمليات. وبالتالي فإن مسؤولية إدارة البرنامج على كافة المستويات تشمل ما يلي:
 - ◀ تهيئة بيئة داخلية تعزز الرقابة الداخلية الفعالة؛
 - ◀ تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف؛
 - ◀ تحديد واقتراح السياسات والخطط ومعايير العمل والإجراءات والنظم وأنشطة الرقابة الأخرى للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المصاحبة لحالات التعرض المحددة والتخفيف و/أو الحد منها؛
 - ◀ ضمان فعالية تدفق المعلومات والاتصال حتى يتاح لكل الموظفين ما يحتاجونه من معلومات لأداء مسؤولياتهم؛
 - ◀ رصد فعالية عمليات الرقابة المحددة وتشجيع التحسين المستمر لتلك العمليات.

إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية

- 5- اعتمد البرنامج في عام 2011 إطارا جديدا للرقابة الداخلية انطلاقا من أفضل الممارسات المتبعة في لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي. ويعتمد الإطار على مجموعة من التوجيهات والأدوات الإضافية لمساعدة المديرين على تقييم فعالية الرقابة الداخلية في كيانات مكاتبهم.

- 6- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، أصدر المدير التنفيذي بياناً عن مدى تقبل البرنامج للمخاطرة، وهو بيان أعد من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق. ويحدد بيان مدى تقبل المخاطرة هذا رؤية البرنامج للمخاطر. وهو يمكن البرنامج في جميع أنحاءه من التواصل مع شركائنا وأصحاب المصلحة لدينا حول مقدار المخاطرة الذي نحن مستعدون لتقبله، ومشاركتهم استباقياً في القرارات المتعلقة بتقاسم المخاطر. ويجري إبلاغ المجلس التنفيذي بالمخاطر الهامة مرتين في السنة وذلك من خلال تحديثين عن العمليات.
- 7- وواصل البرنامج تطوير وتعزيز عملياته الخاصة بإدارة المخاطر وفقاً لسياسته بشأن إدارة المخاطر المؤسسية. ويسعى البرنامج في إطار هذه السياسة إلى تحديد وإدارة المخاطر على مستويين عريضين، هما: المخاطر المؤثرة على كل كيان على حدة (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر الرئيسي في روما) والمخاطر المؤثرة على البرنامج ككل.
- 8- ويرصد البرنامج، والأمم المتحدة عموماً، الحالة الأمنية في كل بلد يعمل فيه، لاتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة لتكييف عملياته والحد من تعرض موظفيه للمخاطر. ويهدف البرنامج من وراء ذلك إلى ضمان تجميع كل المخاطر التي تواجه كل كيان من كيانات مكاتبه في سجل رسمي للمخاطر واستعراضها بانتظام من جانب المدير المباشر وتصعيد تصنيفها إلى المستويات الأعلى لتوجيه الاهتمام إليها عند اللزوم.
- 9- ويشترط لكل مكتب من مكاتب البرنامج أن يحتفظ بسجل للمخاطر المؤسسية. ويتضمن سجل المخاطر المؤسسية هذا المخاطر التي تم تحديدها بوصفها تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف المؤسسية، وهو يوفر وسيلة للحكم على مستوى التعرض للمخاطر في البرنامج. ويقوم مجلس الإدارة التنفيذي، وهو المكلف بمراقبة المخاطر المؤسسية، باستعراض وتحديث سجل المخاطر المؤسسية الذي يُعرض على جميع المكاتب مرتين في السنة، كما يُعرض على لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج ويستخدم كأساس للإحاطات التي تُقدّم إلى المجلس التنفيذي. ونتيجة لذلك، تلقت لجنة مراجعة الحسابات المكلفة بإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بشأن فعالية ضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البرنامج، معلومات منتظمة عن آخر المستجدات بشأن منظومة المخاطر خلال عام 2012.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

- 10- تسترشد عملية استعراض فعالية ضوابط الرقابة الداخلية في البرنامج بالمديرين الذين تقع عليهم المسؤولية عن تحديد ضوابط الرقابة الداخلية والحفاظ عليها كل في مجال اختصاصه. وتستخلص ضمانات صريحة من الآتي:
- (1) **بيانات ضمان فعالية الرقابة الداخلية الموقعة** من 134 من كبار مديري البرنامج، بمن فيهم نواب المدير التنفيذي، والمديرون التنفيذيون المساعدون والمديرون الإقليميون، ومديرو المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال وشعب المقر في روما. ويمثل ذلك مستوى من الامتثال بنسبة 100 في المائة في العملية. وخضعت البيانات لاستعراض واحد على الأقل على المستوى الأعلى. وقد شهدت البيانات في عام 2012 تحسناً يرمي إلى تمكينها من أن تعكس تحديداً مسائل المخاطرة والرقابة التي سلّطت الأضواء عليها في عام 2011 وكذلك إلى تحقيق الاتساق والجودة في الاستعراض الإشرافي. وشملت هذه البيانات ضماناً بخصوص إجراءات التصدي للمخاطر والإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية؛
- (2) **خطاب ضمان من المفتش العام** استناداً إلى نتائج المراجعة الداخلية وعمليات التفتيش والتحقيق التي يجريها المفتش العام ومكتب الرقابة.

11- وتسدي لجنة مراجعة الحسابات أيضا المشورة بشأن فعالية نُظم الرقابة الداخلية في البرنامج، بما في ذلك إدارة المخاطر وممارسات التسيير الداخلي.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

(أ) المسائل المثارة في بيان عام 2011 عن الرقابة الداخلية

12- لفت بيان عام 2011 عن الرقابة الداخلية الانتباه إلى خمسة مجالات كانت بحاجة إلى تحسين. وقد تحقق تقدم هام في المجالات الخمسة جميعها، على أنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل في بعضها.

(1) **التنفيذ الكامل لاستراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية.** حقق البرنامج تقدما جيدا في تنفيذ سجلات المخاطر الرسمية التي توجد حاليا في 88 في المائة من مكاتب البرنامج القطرية (65 في المائة في عام 2011)، وتغطي بذلك 97 في المائة من النفقات التشغيلية (89 في المائة في عام 2011). إضافة لذلك فإن كثيرا من المكاتب التي تفتقر إلى هذه السجلات تعترم الآن توفيرها خلال الأشهر الأولى من عام 2013. ووجه البرنامج أنشطة الدعم في عام 2012 لضمان توفر سجلات المخاطر وتحديثها في جميع البلدان الخمسة والعشرين التي حددت بأنها عالية المخاطر. وقد تحقق هذا الهدف. وستواصل الأمانة تقديم التدريب والإرشاد للموظفين ترويجا للإدارة الفعالة للمخاطر في البرنامج وهي تتوقع مزيدا من التحسينات في امتثال المكاتب لوضع سجلات رسمية للمخاطر بحلول منتصف عام 2013.

(2) **مواصلة تنفيذ مبادرات تعزيز الاستعداد للطوارئ.** تضمن بيان عام 2011 تقريرا عن التقدم المحرز في أنشطة تعزيز الاستعداد للطوارئ، بما في ذلك برنامج الثلاث سنوات لتعزيز الاستعداد والاستجابة للطوارئ. وقد شمل ذلك مجموعة من أدوات الاستعداد والاستجابة للطوارئ موجهة لمساعدة المكاتب القطرية. وحقق البرنامج تقدما في تعميم مجموعة الأدوات لتشمل ثلاثة أرباع المكاتب القطرية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 (مقابل 20 في المائة في عام 2011). ويهدف البرنامج إلى أن تكون جميع المكاتب القطرية، بعد تزويدها بالدعم الكافي، قد نفذت تماما هذه التدابير بحلول نهاية عام 2013. كما نُفذت في عام 2012 تحسينات أخرى لأغراض بروتوكول تفعيل الطوارئ المؤسسية وتشغيل نظم الموارد البشرية للتمكين من وضع قائمة للنشر في حالات الطوارئ. ومع توفر الموارد الكافية، يتوقع البرنامج أن تُنفذ أنشطة تعزيز الاستعداد للطوارئ تماما بحلول منتصف عام 2014.

(3) **تحسين نُظم رصد وتقييم العمليات.** أوضح بيان عام 2011 أنه على الرغم من التحسينات الكثيرة على نُظم رصد وتقييم العمليات على المستوى الميداني في السنوات الأخيرة، فإن المكاتب القطرية لا تزال تواجه تحديات في جمع نواتج وحصائل البرامج والإبلاغ عنها. وقد شملت التحسينات الموجهة لمعالجة ذلك في عام 2012 الجمع في شعبة واحدة بين الرصد وإدارة الأداء؛ وتعيين موظفين للرصد والتقييم في كل شعبة من الشعب الإقليمية؛ ووضع استراتيجية مؤسسية للرصد والتقييم الذاتي. وتتضمن استراتيجية الرصد والتقييم أربعة عناصر: بناء القدرات؛ وتطوير النظم؛ وتعزيز قياس النتائج؛ والتقييمات اللامركزية. وسيجري البرنامج بحلول نهاية عام 2013 تحديثا لمؤشرات الخاصة بالحصائل والنواتج المؤسسية، وذلك كجزء من الاستعراض الأعم لإطار النتائج الاستراتيجية. وتشمل النتائج الأخرى تصميم وتنفيذ استراتيجية موجهة لقياس الحصائل؛ والتعميم الجزئي لأداة الرصد والتقييم المؤسسي في البرنامج (COMET)؛ واستهلال أنشطة بناء القدرات؛ وتحديث المواد التوجيهية الخاصة بالرصد والتقييم. ومن المتوقع أن تسفر هذه الأنشطة جميعها عن تحسين جودة التقارير المؤسسية وإرساء أسس قوية يستند إليها الرصد والتقييم لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

4) **ضمان تقييم أداء الموظفين في الوقت المناسب.** أُبلغ بيان عام 2011 عن وجود تأخيرات كبيرة في الإنجاز الكامل للمراحل الثلاث لعملية تعزيز الأداء والكفاءة في البرنامج (PACE) عن المواعيد المستهدفة المحددة. وقد شهد عام 2012 تحسناً كبيراً في معدلات إنجاز عملية تعزيز الأداء والكفاءة. وبحلول الموعد المستهدف الصارم الموافق 31 يناير/كانون الثاني 2013، أكمل 74 في المائة من جميع موظفي البرنامج المرحلة الأولى من عملية التعزيز لعام 2012. وبحلول 28 فبراير/شباط 2013، أكمل نحو 83 في المائة المراحل الثلاث جميعها – مما يمثل نسبة تحسن قدرها 33 في المائة بالمقارنة بعام 2011، وما يشكل أعلى مستوى في إنجاز عملية التعزيز منذ بدئها. وفي منظمة تحرص على اتباع أفضل الممارسات، تبقى إدارة الأداء مصدراً للقلق، وقد التزمت الإدارة في اجتماع الإدارة العالمية في ديسمبر/كانون الأول 2012، ضمن الأولويات الأخرى، بالتخلص من المتراكم المتأخر في عملية التعزيز وحددت هدفاً للإنجاز الكامل هو نهاية دورة عام 2013.

5) **ضمان تعميم الفصل الفعال بين الواجبات في نُظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية.** يشكل الفصل بين الواجبات عنصراً رئيسياً من نظام الرقابة الداخلية. وأشار 96 في المائة من المديرين في بيانات ضماناتهم لعام 2012 أن الفصل الفعال بين الواجبات قائم في وحدات عملهم وفقاً لسياسات البرنامج. وكان مكتب المراجعة الداخلية قد أوصى في عام 2011 بوجود تحسين الفصل بين الواجبات من أجل إدارة الأدوار الرئيسية داخل نظام تكنولوجيا المعلومات المؤسسية في البرنامج (شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات - نظام ونجز). وقد فصل البرنامج الآن مسؤولية نظام ونجز كما اتخذ تدابير لضمان عدم وجود تضاربات كبيرة في فصل المسؤوليات عن أدوار كُلف بها بالفعل الموظفون وأدخلت في النظام. وقد وضع البرنامج خطة عمل لعام 2013 لمواصلة استكشاف الأدوات والعمليات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات، بغية ضمان الفصل الفعلي للأدوار في نظام ونجز.

(ب) المسائل المستجدة خلال عام 2012

13- قدمت بيانات الضمان الواردة من مديري البرنامج ضماناً هاماً بخصوص فعالية وقوة الضوابط الداخلية في البرنامج خلال عام 2012. ولم تُحدد أية مجالات إضافية تتطلب تحسينات كبيرة، بما يتجاوز المجالات الخمسة التي كانت قد أُدرجت في بيان عام 2011.

البيان

- 14- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة، بما في ذلك إمكانية التحايل، وهي بذلك يمكن أن توفر ضمانات معقولة فحسب. وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى تغيُّر الظروف فإن فعالية الضوابط الداخلية قد تتفاوت بمرور الوقت.
- 15- وبنا على ما تقدّم، أرى، وفقاً لأفضل ما لدي من معرفة ومعلومات، أن نُظم الرقابة الداخلية في البرنامج كانت مُرضية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 وحتى تاريخ الموافقة على الكشف المالية.
- 16- والبرنامج ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية والمخاطر المحددة في الفقرة 12 أعلاه كجزء من التحسين المستمر لضوابطه الداخلية.

تم التوقيع على النسخة الأصلية

إرثارين كازين

المديرة التنفيذية

روما، 28 مارس/آذار 2013



برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2011	2012	مذكرة	
الأصول			
الأصول الجارية			
659.6	438.5	1-2	النقدية ومعادلات النقد
996.3	835.5	2-2	الاستثمارات القصيرة الأجل
1 625.7	1 723.9	3-2	المساهمات المستحقة القبض
776.6	709.9	4-2	المخزونات
122.0	147.9	5-2	البنود المستحقة القبض الأخرى
4 180.2	3 855.7		
الأصول غير الجارية			
199.4	202.4	3-2	المساهمات المستحقة القبض
281.1	352.7	6-2	الاستثمارات طويلة الأجل
100.9	110.5	7-2	العقارات والمنشآت والمعدات
30.8	24.1	8-2	الأصول غير المادية
612.2	689.7		
4 792.4	4 545.4		مجموع الأصول
الخصوم			
الخصوم الجارية			
535.2	415.2	9-2	الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
7.8	14.3	10-2	المخصصات
19.9	19.5	11-2	استحقاقات الموظفين
5.8	5.8	12-2	الجزء الجاري من القرض طويل الأجل
568.7	454.8		
الخصوم غير الجارية			
329.1	365.1	11-2	استحقاقات الموظفين
107.1	101.2	12-2	القرض طويل الأجل
436.2	466.3		
1 004.9	921.1		مجموع الخصوم
3 787.5	3 624.3		الأصول الصافية
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
3 550.2	3 351.2	1-7	أرصدة الصناديق
237.3	273.1	14-2	الاحتياطيات
3 787.5	3 624.3		مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

تم التوقيع على النسخة الأصلية
إرثارين
المديرة التنفيذية

روما، 28 مارس/أذار 2013



برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثاني
كشف الأداء المالي
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2011	2012		
			الإيرادات
2 979.0	3 338.0	1-3	المساهمات النقدية
617.5	706.3	2-3	المساهمات العينية
(0.5)	42.6	3-3	فرق أسعار صرف العملات
27.5	24.0	4-3	عائد الاستثمارات
112.6	100.5	5-3	إيرادات أخرى
3 736.1	4 211.4		مجموع الإيرادات
			النفقات
120.7	191.8	1-4	النقدية والقسائم الموزعة
2 061.2	2 264.6	2-4	السلع الغذائية الموزعة
532.9	602.5	3-4	التوزيع والخدمات المتصلة به
680.4	691.4	4-4	الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
148.1	156.7	5-4	الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
387.2	389.7	6-4	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.6	7-4	تكاليف التمويل
37.1	43.8	8-4	المستهلكات والإهلاك
46.5	52.6	9-4	نفقات أخرى
4 016.8	4 395.7		مجموع النفقات
(280.7)	(184.3)		العجز للسنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث
كشف التغيرات في الأصول الصافية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموع الأصول الصافية	الاحتياطيات	العجز	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	المذكرة
3 787.5	237.3	(280.7)	3 830.9	
-	-	280.7	(280.7)	
-	35.8	-	(35.8)	14-2
21.1	-	-	21.1	14-2/6-2
(184.3)	-	(184.3)	-	2-7
(163.2)	35.8	(184.3)	(14.7)	
3 624.3	273.1	(184.3)	3 535.5	

31 ديسمبر/كانون الأول 2011

تخصيص العجز 2011

تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2012

النقل من الاحتياطيات إليها

المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل والمثبتة مباشرة في رصيد

الصندوق

العجز للسنة

مجموع الحركة أثناء السنة

مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012



تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2011	2012	المذكرة	
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
			العجز للسنة
(280.7)	(184.3)		التسويات لمطابقة العجز مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الاستهلاك والإهلاك
37.1	43.8	8-2/7-2	
(2.4)	(3.5)	2-2	(المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات القصيرة الأجل
1.5	(2.0)	6-2	(المكاسب) الخسارة غير المتحققة على الاستثمارات طويلة الأجل
(4.7)	(4.7)	6-2/2-2	(الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات طويلة الأجل
0.6	(0.6)	12-2	الزيادة (النقص) في القيمة المستهلكة من القرض طويل الأجل
2.1	3.2	12-2	الفوائد على القرض طويل الأجل
(76.4)	66.7	4-2	(الزيادة) النقص في المخزونات
645.4	(101.2)	3-2	(الزيادة) النقص في المساهمات المستحقة الدفع
65.3	(26.4)	5-2	(الزيادة) النقص في المدفوعات الأخرى
(0.6)	(3.8)	7-2	(الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)
13.2	(120.0)	9-2	الزيادة (النقص) في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
(11.2)	6.5	10-2	الزيادة (النقص) في المخصصات
40.4	35.6	11-2	الزيادة في استحقاقات الموظفين
429.6	(290.7)		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(207.0)	172.6	2-2	(الزيادة) النقص في الاستثمارات القصيرة الأجل
(0.9)	0.5	5-2	(الزيادة) النقص في الفوائد المتحققة المستحقة القبض
(63.9)	(52.1)	6-2	(الزيادة) في الاستثمارات طويلة الأجل
(44.2)	(40.8)	7-2	(الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات
(2.4)	(2.1)	8-2	(الزيادة) في الأصول غير المادية
(318.4)	78.1		التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
(2.1)	(3.2)	12-2	الفوائد المدفوعة على القرض طويل الأجل
	(5.3)	12-2	إعادة سداد الأصل السنوي من القرض طويل الأجل
(2.1)	(8.5)		التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل
109.1	(221.1)		صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومعادلات النقد
550.5	659.6	1-2	النقدية ومعادلات النقد في بداية السنة
659.6	438.5	1-2	النقدية ومعادلات النقد في نهاية السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الخامس
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية*
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي	المبلغ الفعلي على أساس مقارن	المبلغ المحدد في الميزانية		المذكورة
		الميزانية النهائية	الميزانية الأصلية	
				6
1 982.3	2 819.9	4 802.2	3 624.0	الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة
182.7	222.6	405.3	254.8	النقد والقوائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها
147.5	236.2	383.7	308.3	زيادة القدرات
245.7	514.2	759.9	636.7	تكاليف الدعم المباشرة
2 558.2	3 792.9	6 351.1	4 823.8	المجموع الفرعي للتكاليف المباشرة
2.2	246.9	249.1	249.1	التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة
1.0	21.3	22.3	23.1	الصناديق الرأسمالية وصناديق القدرات
3.2	268.2	271.4	272.2	المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة
2 561.4	4 061.1	6 622.5	5 096.0	المجموع

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشوف المالية.

* أعدت على أساس الالتزام

مذكرات على الكشوف المالية

بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

- 1- أعدت الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقا للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية الدولية لمسألة معينة، يستخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 2- ووفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومراعاة لطبيعة أعمال البرنامج، فإن إيرادات المساهمات المؤكدة كتابة تسجل كمعاملات غير تبادلية وفقا للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إيرادات المعاملات غير التبادلية. ويعتبر البرنامج أنه رغم فرض قيود على استخدام المساهمات فإن تلك القيود لا تفي بتعريف الشرط الوارد في المعيار 23.
- 3- أعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- 4- والعملة المستخدمة في البرنامج، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحوّل إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحوّل الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومعادلات النقد

- 5- تتألف النقدية ومعادلات النقد من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يُديرها مدراء الاستثمار.
- 6- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

- 7- تثبت الأدوات المالية عندما يصبح البرنامج طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة الفنية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل البرنامج لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيته.
- 8- تقاس الأصول المالية المحتفظ بها للتجار فيها بالقيمة العادلة وتدوّن أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظرا لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات البرنامج ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير.

وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في عملية الاتجار. وتصنف المشتقات المالية أيضا كأصول محتفظ بها للاتجار فيها.

- 9- القروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتضم القروض والمبالغ المستحقة المساهمات المستحقة القبض نقدا وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومعادلات النقدية. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.
- 10- الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي الأصول المالية غير المشتقة التي تنطوي على مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والأصول والاستثمارات المحدد تاريخ استحقاقها والتي يعتزم البرنامج أو يمكن له الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.
- 11- الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف أوراق الخزانة الأمريكية. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية. ويعاد تصنيف المكسب والخسارة من الأسهم إلى فائض أو عجز عندما يلغي إثبات الأصول.
- 12- تثبت جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

- 13- تتقيد السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تقيم بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل.
- 14- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة⁽²⁾ إذا قُدمت عينا، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة البرنامج عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تُدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- 15- وتقيد السلع الغذائية في بند النفقات عندما يوزعها البرنامج مباشرة، أو عند تسليمها إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها.

المساهمات والبنود المستحقة القبض

- 16- تثبت المساهمات عند تأكيدها كتابيا من جانب المانحين.
- 17- تعرض المبالغ المستحقة القبض صافية البنود المتعلقة بالانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

⁽²⁾ تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

- 18- وتُثبت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.
- 19- وتُقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير ملموسة وإيرادات.

العقارات والمنشآت والمعدات

- 20- تقاس قيمة العقارات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن انخفاض قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسمة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتُقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات وإيرادات. ويرد استهلاك العقارات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
الموقّعة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

- 21- وتُثبت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.
- 22- وتجري استعراضات التلف لجميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

- 23- تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مطروحا منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها بسبب التلف. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.
- 24- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وعمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)	الفئة
6	البرمجيات المطورة داخليا
3	البرمجيات المشتراة خارجيا
3	التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية

استحقاقات الموظفين

25- يثبت البرنامج الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

← استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛

← استحقاقات ما بعد الخدمة؛

← استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

26- **والبرنامج** منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. وصندوق المعاشات هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، فإن عضوية الصندوق مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

27- وتعرض الخطة المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت ولا موثوق به لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. **والبرنامج** والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وبالمثل المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يسمح لهما بتحديد نصيب كل منظمة مشاركة في التزام الاستحقاقات المحدد وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بموثوقية كافية لأغراض المحاسبة. وبالتالي يتعامل **البرنامج** مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتثبت مساهمات **البرنامج** في خطة المساهمات خلال الفترة المالية كنفقات في كشف الأداء المالي.

المبالغ المخصصة والخصوم الطارئة

28- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على **البرنامج** التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة **البرنامج** بتسوية هذا الالتزام.

29- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

- 30- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتيا أنشأت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقا للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق البرنامج. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والنفقات.
- 31- وتعد الشرائح نشاطا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف البرنامج جميع المشاريع والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: (1) حسابات فئات البرامج؛ (2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ (3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ البرنامج عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحفوظ بها في نهاية الفترة.
- 32- وحسابات فئات البرامج عبارة عن كيان محاسبي أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والنفقات لجميع الفئات البرنامجية. وتشمل الفئات البرنامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.
- 33- والحساب العام هو كيان محاسبي أنشئ بحيث يسجل في حسابات منفصلة، قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، والاحتياطي التشغيلي والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برنامجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثانوي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، وذلك لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن أن ترحل أرصدها إلى الفترة المالية التالية.
- 34- كما أن العمليات الثنائية وغير ذلك من حسابات الأمانة هي تقسيمات فرعية محددة من صندوق البرنامج. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.
- 35- ويحتفظ بالاحتياطيات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى الاحتياطي التشغيلي أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.
- 36- وللبرنامج أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كنفقات للبرنامج. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

- 37- أجرى البرنامج استعراضا لأطره المالية لضمان أن تدعم تماما تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2008-2013) ولتحسين القدرة على التنبؤ والمرونة والشفافية فيما يتعلق باستخدام الموارد. وتشتمل التغييرات الواردة في الإطار المالي الجديد على الفصل بين الأنشطة السلعية وغير السلعية؛ وآلية معدلة لاسترداد تكاليف الدعم المباشر؛ والانتقال إلى دورة تخطيط متجددة ثلاثية السنوات بميزانية سنوية ("خطة البرنامج للإدارة (2012-2014)"; الوثيقة WFP/EB.2/2011/5-A/1).

وقد أدى الفصل بين الأنشطة السلعية وغير السلعية إلى تصنيف جديد لتكاليف التشغيل. ووفقاً لذلك، تم تعديل كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية في عام 2012 لعرض فئات التكاليف الجديدة (الأغذية والنقد والقسائم وزيادة القدرات).

38- وتعد ميزانية البرنامج على أساس الالتزام والكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي تصنف النفقات على أساس طبيعة هذه النفقات بينما تصنف نفقات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والحسابات السنوية حسب التصنيف الوظيفي لعناصر التكلفة.

39- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضاً على الخطة الإدارية السنوية وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدّل بممارسة السلطة المفوضة.

40- ويقارن الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظراً للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

التطورات في السياسات المحاسبية

- 41- صدرت المعايير التالية وسيتم تطبيقها في الكشوف المالية للبرنامج للعام الذي يبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2013.
- 42- المعيار 28 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأدوات المالية: العرض. يحل هذا المعيار محل الأجزاء من المعيار 15 التي تتناول العرض. وفي حين كان هناك عدد من التغييرات التي تم إدخالها على المعيار السابق، فلا يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على عرض الكشوف المالية للبرنامج.
- 43- المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأدوات المالية: الإثبات والقياس. يُستمد هذا المعيار إلى حد كبير من المعيار 39 من معايير المحاسبة الدولية. وفي حالة عدم وجود معيار محدد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتناول إثبات وقياس الأدوات المالية، ووفقاً للتوجيهات المتعلقة بتطوير السياسات المحاسبية في مثل هذه الحالات على النحو الوارد في المعيار 3، كان البرنامج يطبق المعيار 39 من معايير المحاسبة الدولية. ونتيجة لذلك، لا يتوقع أن يكون لإدخال المعيار 29 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تأثير كبير على الكشوف المالية للبرنامج.
- 44- المعيار 30 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأدوات المالية: الإفصاح. يحل هذا المعيار محل الأجزاء من المعيار 15 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تتناول الإفصاح. ويؤدي المعيار 30 إلى زيادة كل من المعلومات الكمية والنوعية المطلوب تقديمها فيما يتعلق باستخدام الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بتلك الأدوات. وسيؤدي إدخال المعيار 30 إلى زيادة مستوى الإفصاح المطلوب أن يقدمه البرنامج فيما يتعلق بالأدوات المالية التي يحتفظ بها وتعرضه للمخاطر المالية الناشئة عن حيازة هذه الأدوات. والتأثير الأولي لهذا المعيار هو زيادة الإفصاح في مستوى البيانات الكمية عن المخاطر المالية.

المذكرة 2-1: النقدية ومعادلات النقد

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
		النقدية ومعادلات النقد
84.0	71.2	الحسابات المصرفية والنقدية في المقر
32.6	35.8	الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية
251.9	268.4	حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر
291.1	63.1	النقدية ومعادلات النقد المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار
659.6	438.5	مجموع النقدية ومعادلات النقد

45- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
		الاستثمارات القصيرة الأجل
988.0	827.3	الاستثمارات القصيرة الأجل
8.3	8.2	الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)
996.3	835.5	مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

46- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم تتغير ملامح مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2012 وظلت عند مستويات منخفضة جدا في سياق بيئة سوقية اتسمت بالانخفاض المطلق في عائد الاستثمار واستمرار أجواء عدم التيقن في الأسواق المالية.

47- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 827.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 (988.0 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). ومن هذا المبلغ خصص ما قيمته 572.4 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمونها الحكومات أو الوكالات الحكومية (673.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011)؛ وخصص مبلغ 169.7 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (205.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) كما خصص مبلغ 85.2 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (109.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

48- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، اقتصر استخدام المشتقات في مجال الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة والصرف الآجل للعملة الأجنبية، ورئي أن الاستثمار في المشتقات المعرضة للمخاطر مسألة غير مطروحة. وبلغت القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 60.5 مليون دولار أمريكي (91.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) وتغطيها المشتقات المقابلة التي تصفى في الوقت نفسه. وبذلك تعود القيمة الدفترية لهذه المشتقات إلى الصفر.

49- ويبين الجدول التالي مركز حسابات الاستثمارات قصيرة الأجل خلال السنة:

2012	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	إضافات/(استقطاعات) صافية	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية						
827.3	3.5	(6.7)	15.4	(172.9)	988.0	استثمارات قصيرة الأجل
8.2	-	-	0.4	(0.5)	8.3	الحصة الحالية من استثمارات طويلة الأجل
835.5	3.5	(6.7)	15.8	(173.4)	996.3	مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل

50- وخلال عام 2012، انخفضت الاستثمارات قصيرة الأجل بما يعادل 160.8 مليون دولار أمريكي. وتتكون هذه الانخفاضات في جانب منها من صافي المكاسب غير المتحققة وقدرها 3.5 مليون دولار أمريكي، وقد عُرضت في مطابقة عجز التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار أمريكي، وقد عُرضت أيضا في المطابقة كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 4.7 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 172.6 ملايين دولار أمريكي، فهو معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار، صافيا من مبلغ 7.9 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
1 625.7	1 723.9	التركيبة:
199.4	202.4	جارية
1 825.1	1 926.3	غير جارية
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض		
2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
1 721.4	1 857.0	المساهمات النقدية
181.5	159.4	المساهمات العينية
1 902.9	2 016.4	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل إنشاء المخصص
(68.6)	(76.0)	مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات
(9.2)	(14.1)	مخصص لأغراض الحسابات المشكوك فيها
1 825.1	1 926.3	مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض

51- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

- 52- وتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من البرنامج استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط معين وفي إطار زمني محدد.
- 53- ويبين الجدول التالي تكوين المساهمات المستحقة حسب سنة التأكيد:

2011		2012		سنة التأكيد
النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	ملايين الدولارات الأمريكية	
-	-	78	1 585.5	2012
70	1 338.9	13	261.5	2011
30	580.3	9	178.0	2010 وما قبلها
100	1 919.2	100	2 025.0	المجموع الفرعي
-	(16.3)	-	(8.6)	تسويات إعادة التقييم (مساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)
100	1 902.9	100	2 016.4	مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص

- 54- تعرض المساهمات المستحقة القبض مخصوما منها المخصصات المتعلقة بانخفاض إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

- 55- والمخصصات المرصودة لتغطية الانخفاض في إيرادات المساهمات هي مبلغ يقدر لأي تخفيضات في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل المشروع الذي كانت المساهمات تتعلق به. وتستند هذه المخصصات إلى الخبرة السابقة.

- 56- وفيما يلي تغيرات المخصصات لأغراض الانخفاض في الإيرادات المحصلة من المساهمات في عام 2012:

2012	الزيادة/النقص	الاستخدام	2011	مجموع المخصصات لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات
بملايين الدولارات الأمريكية				
76.0	102.5	(95.1)	68.6	

- 57- وخلال عام 2012، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 95.1 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويُدْرَج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 76.0 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك فقد سجلت زيادة قدرها 102.5 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

- 58- وتعلق مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالشطب المتوقع للمساهمات المستحقة القبض عندما يتم تكبد النفقات الفعلية، دون أن يكون من المنتظر أن تقدم الجهات المانحة التمويل. ويتطلب الشطب الفعلي تحويلا من الحساب العام وموافقة من المديرية التنفيذية لأي مبلغ يزيد على 5 000 دولار أمريكي.

2011	2012	مطابقة السلع الغذائية
بملايين الدولارات الأمريكية		
680.1	758.6	المخزونات الافتتاحية
3.0	3.5	الخصم - مخصص التلف
1 228.8	1 148.4	المشتريات من السلع الغذائية
600.8	644.4	المساهمات العينية المستلمة
306.1	399.3	النقل والتكاليف المتصلة به
2 818.8	2 954.2	مجموع المخزونات المتاحة للتوزيع
(2 056.7)	(2 256.9)	مطروحا منه: السلع الغذائية الموزعة
(3.5)	(2.9)	مخصص التالف من الأغذية
758.6	694.4	مجموع السلع الغذائية

- 63- فيما يتعلق بعام 2012 بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 264.6 مليون دولار أمريكي (2 061.2 مليون دولار في 2011) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 2 256.9 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 7.7 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية. (2 056.7 مليون دولار و 4.5 مليون دولار في عام 2011).
- 64- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.
- 65- ويجري التأكد من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم البرنامج لتتبع الأغذية، بالحصص المادي للمخزون وتقييمه على أساس المتوسط المرجح.
- 66- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات البرنامج في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة، منها شبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.
- 67- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن الجاهزة، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخليوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.
- 68- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1.1 مليون طن متري قيمتها 697.3 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كانت قيمة المخزونات تبلغ 1.2 مليون طن متري قيمتها 762.1 مليون دولار أمريكي.
- 69- ورصد مخصص للتلف لما يحتمل من خسارة وتلف في المخزونات. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.4 في المائة من مجموع السلع الغذائية و1.5 في المائة من المواد غير الغذائية. وبلغت المخصصات للأغذية في عام 2011 ما نسبته 0.4 في المائة، و0.9 في المائة للمواد غير الغذائية. وتقييم المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع قيمة أي تلف أو تقادم. وفي عام 2012، بلغ مجموع السلع الغذائية التالفة 4.8 مليون دولار أمريكي ومجموع السلع غير الغذائية التالفة 0.2 مليون دولار أمريكي ويرد بيان ذلك في كشف المركز المالي. وتعتبر الزيادة في مخصص المواد التالفة عن نفقات السنة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

70- وترد فيما يلي حركة مخصصات المواد التالفة في عام 2012:

2012	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية				
2.9	4.2	(4.8)	3.5	المخصص الخاص بالتالف من الأغذية
0.2	0.2	(0.2)	0.2	المخصص الخاص بالتالف من غير الأغذية
3.1	4.4	(5.0)	3.7	مجموع المخصصات

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
51.1	55.1	السلف المدفوعة للبانعين
25.5	26.0	السلف المدفوعة للموظفين
16.6	27.5	اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 11)
78.6	61.4	متنوعات مستحقة القبض
171.8	170.0	مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل خصوم الحسابات المشكوك فيها
(49.8)	(22.1)	مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى الصافية
122.0	147.9	المجموع الصافي للبنود المستحقة القبض الأخرى

71- والسلف المدفوعة للبانعين هي مدفوعات تقدم سلفاً عن توريد البضائع والخدمات.

72- والسلف المدفوعة للموظفين هي لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين.

73- وتشمل المتنوعات المستحقة القبض المبالغ المستحقة من الزبائن عن الخدمات المقدمة والفوائد المتحققة المستحقة القبض وضريبة القيمة المضافة في الحالات التي لم يتم فيها الحصول على إعفاء ضريبي مباشر من الحكومات، إلى جانب القيمة العادلة للعقود الآجلة للنقد الأجنبي.

74- وتخضع البنود الأخرى المستحقة القبض لاستعراض لتحديد ما إذا كان الأمر يتطلب أي مخصصات للحسابات المشكوك فيها. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، وصلت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة إلى مبلغ 22.1 مليون دولار أمريكي، منه 21.7 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، و0.4 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (48.9 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و0.9 مليون دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2011).

75- وترد فيما يلي تغييرات مخصصات الحسابات المشكوك فيها خلال عام 2012:

2012	تسوية إعادة التقييم	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية					
22.1	(30.7)	3.2	(0.2)	49.8	مجموع المخصصات للحسابات المشكوك فيها

76- وخلال عام 2012، شطب مبالغ أخرى مستحقة القبض (ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض) قدرها 0.2 مليون دولار أمريكي. وسجل هذا الشطب كاستخدام لمخصصات المبالغ الأخرى المستحقة القبض ويرد بيانها في كشف المركز المالي.

77- وتنعكس في تسوية إعادة التقييم عملية إعادة تقييم مخصصات الحسابات المشكوك فيها المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي. وفي عام 2012، كان هناك انخفاض كبير في قيمة إحدى تلك العملات بصفة خاصة.

78- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت المخصصات النهائية التقديرية المطلوبة 22.1 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 3.2 مليون دولار أمريكي كنفقات للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

2011	2012	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
88.3	84.6	الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
(8.3)	(8.2)	الجزء الجاري (المذكرة 2-2)
80.0	76.4	الجزء الطويل الأجل من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
96.5	139.0	السندات
104.6	137.3	الأسهم
201.1	276.3	مجموع السندات والأسهم
281.1	352.7	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

79- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) واستثمارات السندات والأسهم. وقد اشترت أوراق خزانة الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول 2001 ويُحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. وقد وزع أجل استحقاق الأوراق على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-12)، معينة عملته بنفس عملة أوراق الاتجار ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه الأوراق فائدة اسمية وقد اشترت بخصم على قيمتها الاسمية، ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.50 في المائة حتى أجل استحقاق الأوراق ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من الأوراق المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

80- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 111.1 مليون دولار أمريكي (115.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).

81- ونتجت الزيادة في خدمة السندات واستثمارات الأسهم الطويلة الأجل البالغة قيمتها 75.2 مليون دولار أمريكي عن زيادة قيمة أصول مستثمرة ومن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ لصناديق ومشاريع تتعلق باستحقاقات الموظفين. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 46.3 مليون دولار أمريكي تمشيا مع سياسة تخصيص الأصول الخاصة بالبرنامج والتي تقضي باستثمار 50 في المائة في من الأموال المخصصة لتغطية استحقاقات الموظفين في سندات عالمية و50 في المائة منها في أسهم عالمية.

82- وتجري استثمارات الأسهم من خلال خمسة صناديق إقليمية تتبع تركيبة وأداء المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، وهو مؤشر لكل البلدان معترف به لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر العالمي لجميع البلدان.

83- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2012:

2012	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة/المستهلكة	إضافات/(اقتطاعات)	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية						
276.3	23.1	1.8	4.0	46.3	201.1	السندات والأسهم
76.4	-	-	4.3	(7.9)	80.0	الاستثمار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
352.7	23.1	1.8	8.3	38.4	281.1	مجموع الاستثمارات الطويلة

84- خلال عام 2012، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 71.6 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم الطويلة الأجل على أنها أصول متاحة للبيع باستثناء الاستثمار في مشتقات العملة الأجنبية الآجلة (القيمة الاسمية 25.3 مليون دولار أمريكي) التي تعامل كاستثمارات محتفظ بها لتداول الأصول المالية. ولذلك حولت الخسائر الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 21.1 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأصول المالية التي تعامل على أنها متاحة للبيع، في إطار الاتجار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتعرض المكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 2.0 مليون دولار أمريكي المرتبطة بمشتقات العملة الأجنبية الآجلة في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في أوراق خزانة الولايات المتحدة وقدرها 4.3 مليون دولار أمريكي في مطابقة عجز التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 4.7 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 52.1 مليون دولار أمريكي، فهو معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار، صافيا من مبلغ 7.9 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-7: العقارات والمنشآت والمعدات

2012	الاستهلاك المتراكم	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	إضافات	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية					
10.6	(1.3)	-	0.7	11.2	العقارات والمنشآت والمعدات المباني
29.6	(17.0)	(1.0)	15.8	31.8	الدائمة
2.5	(5.3)	(0.2)	1.1	6.9	المؤقتة
4.5	(12.3)	(0.3)	2.6	14.5	الحواسيب
0.1	(0.2)	-	0.1	0.2	المعدات المكتبية
0.9	(2.0)	(0.1)	0.6	2.4	التجهيزات والتركيبات المكتبية
1.5	(3.0)	(1.8)	1.0	5.3	معدات الأمن والسلامة
49.7	(40.7)	(1.4)	20.9	70.9	معدات الاتصالات
1.9	(1.4)	-	1.4	1.9	المركبات الآلية
8.0	(7.1)	(0.1)	3.1	12.1	معدات الورش
1.2	-	-	0.6	0.6	تحسينات المباني المستأجرة
110.5	(90.3)	(4.9)	47.9	157.8	الأصول الثابتة قيد الإنشاء
					مجموع العقارات والمنشآت والمعدات

85- وخلال عام 2012، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة والمركبات (في عام 2011، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني الدائمة، والمباني المؤقتة، والمركبات). وبلغ مجموع صافي المشتريات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) خلال الفترة المنتهية في 31

ديسمبر/كانون الأول 2012، ما يعادل 43.0 مليون دولار أمريكي (44.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) منه مبلغ 3.8 مليون دولار أمريكي يتعلق بمنح عينية في صورة عقارات ومنشآت ومعدات. وترد الإضافات أو التخفيضات المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها في كشف المركز المالي، بينما ترد نفقات الاستهلاك للسنة وقدرها 34.8 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

86- وترسمل العقارات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حداً أدنى قدره 5 000 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دورياً استعراض مستوى الحد الأدنى.

87- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2011 عن أي تراجع في قيمة العقارات والمنشآت والمعدات كما لم يشير استعراض التصرف في الأصول إلى التخلص من العقارات والمنشآت والمعدات بسبب عدم صلاحية هذه الأصول للاستخدام أو عدم إمكانية إصلاحها.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

2012	الاستهلاك المتراكم	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	إضافات	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية					
20.4	(27.8)	-	0.2	48.0	البرمجيات المطورة داخليا
1.6	(0.9)	-	2.0	0.5	البرمجيات المكتسبة من الخارج
0.2	(0.3)	-	0.1	0.4	التراخيص والحقوق
1.9	-	(0.7)	0.7	1.9	الأصول غير المادية قيد الإنشاء
24.1	(29.0)	(0.7)	3.0	50.8	مجموع الأصول غير المادية

88- تُرسمل الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 5 000 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المعدة داخليا حيث يبلغ الحد الأدنى 100 000 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسملة للبرمجيات المطورة داخليا التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

89- وترتبط البرمجيات المطورة داخليا بصورة أساسية بنظام ونجز - إعداد وتنفيذ تطبيق إلكتروني متكامل لتخطيط الموارد المؤسسية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغ مجموع التكاليف المرسملة للمرحلة الثانية من نظام وبنجز 19.8 مليون دولار أمريكي (27.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011) مخصصا منه مبلغ الاستهلاك المتراكم وقدره 27.7 مليون دولار أمريكي (19.8 مليون دولار أمريكي في عام 2011). وتشمل هذه التكاليف المرسملة تصميم وتنفيذ نظام ونجز. ويتضمن كشف المركز المالي الإضافية في الأصول غير المادية أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها، بينما ترد نفقات الاستهلاك للسنة وقدرها 9.0 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
89.5	112.0	الحسابات المستحقة للبايعين
61.0	43.6	الحسابات المستحقة للمانحين
26.7	7.7	متنوعات
177.2	163.3	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع
358.0	251.9	المستحقات
535.2	415.2	مجموع الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات

90- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبايعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

91- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشاريع المقفلة، رهنا بإعادة المبالغ أو إعادة البرمجة.

92- أما المستحقات فهي مخصصات تتعلق بالبضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها للبرنامج خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير من الموردين.

93- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع بمبالغ مستحقة لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير خدمات تم الحصول عليها.

المذكرة 2-10: المخصصات

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
7.2	13.7	مخصص إعادة الأموال للمانحين
0.6	0.6	مخصصات متنوعة
7.8	14.3	مجموع المخصصات

94- تقدّر مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى المانحين نظير مساهمات نقدية غير منفقة في مشاريع. وتحدد المخصصات استنادا إلى الخبرة السابقة.

95- وترد فيما يلي حركة مخصصات إعادة الأموال للمانحين في عام 2012:

2012	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2011	
بملايين الدولارات الأمريكية				
13.7	10.1	(3.6)	7.2	مخصصات المبالغ المعادة للمانحين

96- وخلال عام 2012، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 3.6 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصصات إعادة الأموال إلى المانحين ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت المخصصات التقديرية النهائية المطلوبة 13.7 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 10.1 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

97- والمخصصات المتنوعة تستهدف الوفاء بالالتزامات القانونية والسلف والمدفوعات المتعلقة بالتوفيق والمصابين من موظفي البرنامج الذين كانوا ضحايا للهجوم الذي تعرض له المكتب القطري للبرنامج في عام 2009.

المذكرة 2-11: استحقاقات الموظفين

2011	2012	المكونات:
بملايين الدولارات الأمريكية		
19.9	19.5	جارية
329.1	365.1	غير جارية
349.0	384.6	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

2011	2012			
	المجموع	تقييم برنامج الأغذية العالمي	التقييم الاكثوري	
بملايين الدولارات الأمريكية				
19.9	19.5	19.5	-	استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
262.9	288.5	2.1	286.4	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
66.2	76.6	7.1	69.5	استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل
349.0	384.6	28.7	355.9	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

1-11-2 تقييم خصوم استحقاقات الموظفين

98- يقوم خبراء اكتوبريون بتحديد خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها البرنامج على أساس بيانات شؤون الموظفين وخبرة المدفوعات في الماضي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 بلغ مجموع خصوم استحقاقات الموظفين 384.6 مليون دولار أمريكي منها 355.9 مليون دولار أمريكي أجريت حساباتها بمعرفة الخبراء الاكثوريين، و 28.7 مليون دولار أمريكي بمعرفة البرنامج (320.4 مليون دولار أمريكي و 28.6 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).

99- ومن بين مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بما قيمته 384.6 مليون دولار أمريكي حُمل مبلغ 258.1 مليون دولار أمريكي على المشاريع والصناديق ذات الصلة (217.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). وحُمل رصيد الخصوم البالغ قدره 126.5 مليون دولار أمريكي على الحساب العام. ووافق المجلس السنوي في دورته السنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حالياً للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغاً سنوياً إضافياً قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في التكاليف الموحدة للموظفين الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة اعتباراً من عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل بنهاية الفترة.

2-11-2 التقييم الاكثوري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

100- تحدد الخصوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بالتشاور مع الخبراء الاكثوريين. وأنشئت هذه الاستحقاقات للموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر الذين تشملهم لوائح الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة وموظفي الأمم المتحدة.

- 101- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة والتي قام الاكثوريون باحتسابها 355.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 صافية المكاسب والخسائر الاكتوارية (320.4 مليون دولار في 2011). ووفقا لتقييم عام 2012، بلغ مجموع قيمة الالتزامات الكلية المستحقة على البرنامج للموظفين (353.9 مليون دولار أمريكي في 2011) منها مبلغ 402.1 مليون دولار أمريكي (294.3 مليون دولار في 2011) يمثل استحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة ومبلغ 69.5 مليون دولار أمريكي (59.6 مليون دولار أمريكي في عام 2011) يمثل الاستحقاقات الأخرى ذات الصلة بنهاية الخدمة.
- 102- وبموجب المعيار المحاسبي 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المكاسب والخسائر الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد الخدمة تثبت مع الوقت باستخدام نهج الكوريدور وبهذه الطريقة لا تثبت المبالغ التي تصل نسبتها إلى 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة باعتبارها إيرادات أو نفقات وذلك لإتاحة مجال معقول لتغطية المكاسب والخسائر بعضها بعضا مع الوقت. أما المكاسب والخسائر التي تتجاوز نسبتها 10 في المائة من خصوم الاستحقاقات المحددة فهي تستهلك على امتداد متوسط مدة خدمة الموظف المتبقية لكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تثبت المكاسب والخسائر الاكتوارية فورا ولا ينطبق عليها نهج الكوريدور.
- 103- وفيما يتعلق بتقييم عام 2012 لخصوم استحقاقات الموظفين حدد الخبراء الاكتوريون الخسائر الفعلية في استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بما قيمته 115.7 مليون دولار أمريكي و9.1 مليون دولار أمريكي على التوالي (33.5 مليون دولار أمريكي لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء خدمتهم و10.1 مليون دولار أمريكي للاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين في 2011).
- 104- ومن بين الخسائر الاكتوارية 115.7 مليون دولار أمريكي يتعلق مبلغ 107.5 مليون دولار أمريكي بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ويتعلق مبلغ 4.9 مليون دولار أمريكي بنظام مدفوعات نهاية الخدمة ومبالغ 3.3 مليون دولار أمريكي بالصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات (المذكورة 2-11-4-5). والخسائر الاكتوارية لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تزيد على 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة. ووفقا لطريقة الكوريدور فإن الخسائر التي تزيد على 10 في المائة تستهلك على مدى متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتصل بكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فإن متوسط الفترة المتبقية من خدمة الموظفين الفعلية 13.59 سنة.
- 105- وتشمل النفقات السنوية لخصوم استحقاقات الموظفين التي يحددها الخبراء الاكتوريون استهلاك المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية.
- 106- وفيما يلي حركة خصوم استحقاقات الموظفين حسب ما قرره الخبراء الاكتوريون خلال عام 2012:

2012	الزيادة/(النقص)	الاستخدام	2011	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>				
257.4	29.7	(2.8)	230.5	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة
23.1	3.1	(4.3)	24.3	نظام مدفوعات نهاية الخدمة
5.9	0.6	(0.7)	6.0	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات
69.5	14.9	(5.0)	59.6	الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة
355.9	48.3	(12.8)	320.4	مجموع خصوم استحقاقات الموظفين

2-11-3 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

107- تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالإجازات السنوية ومنح التعليم.

2-11-4 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

108- تحدد استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

109- وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عبارة عن خطة تسمح للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين بالمشاركة في خطة التأمين الصحي الأساسي.

110- أما نظام مدفوعات نهاية الخدمة فهو خطة تمول مدفوعات انتهاء الخدمة لموظفي البرنامج من فئة الخدمة العامة في المقر بروما عند نهاية خدمتهم.

111- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضا لجميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حال الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء مهامهم الرسمية.

112- وتشمل الخصوم تكاليف الخدمة لعام 2012 مطروحا منها مدفوعات الاستحقاقات المسددة.

2-11-5 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

113- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة، وتتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ونفقات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بالعودة إلى الوطن، وتستحق الدفع عند انتهاء خدمة الموظف.

2-11-5-1 الافتراضات والأساليب الاكتوارية

114- يقوم البرنامج كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد النفقات والمتطلبات من المساهمات لنظم البرنامج لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2012، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والأساليب المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والأساليب المستخدمة في تقييم عام 2011.

115- وقد أدت الافتراضات والأساليب المستخدمة لأغراض تقييم عام 2012 الاكتواري إلى زيادة في صافي خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 35.5 مليون دولار أمريكي (40.7 مليون دولار أمريكي في 2011).

116- ويتطلب المعيار المحاسبي 25 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية في الكشوف المالية. إضافة لذلك، يُطلب أن يبلّغ عن كل من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

117- وترد فيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة خصوم البرنامج الناجمة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي البرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. وتم تحديد الافتراضات المتعلقة فقط باستحقاقات معينة للموظفين:

3.10 في المائة للمحاسبة والتمويل (كانت 4.30 في المائة في تقييم 2011)	سعر الحسم
5 في المائة سنويا من 2013 إلى 2024، و4.5 في المائة سنويا من 2025 إلى 2044، و4 في المائة سنويا في عام 2045 وما بعده (4 في المائة من 2012 إلى 2014، و5 في المائة في كل سنة بعد ذلك في تقييم عام 2011)	زيادة تكاليف التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
التمويل - 6.60 في المائة؛ المحاسبة - لا تنطبق لأن الخطط عوملت بأنها غير ممولة	العائد المتوقع على الأصول
3.00 في المائة زائداً مكون الاستحقاقات	جدول المرتبات السنوي
2.50 في المائة (الحد الأدنى لاستحقاقات منحة الوفاة في خطط تعويض الموظفين لم تتغير)	الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة
الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012	أسعار الصرف المستقبلية
بلغ متوسط المطالبات في عام 2013 ما يعادل 5 509 دولاراً أمريكياً لكل شخص بالغ (كان المبلغ 5 243 دولاراً أمريكياً في تقييمي 2012 و2011)	تكاليف مطالبات التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
138.36 دولار أمريكي لخطة الولاير 131.28 يورو لخطة اليورو	التكاليف الإدارية السنوية (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
2.30 في المائة من المطالبات في عام 2012 (نفس النسبة كما في تقييم 2011)	الاستيقاء لدى شركة التأمين (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
المحاسبة والتمويل 29 في المائة (نفس النسبة كما في تقييم 2011)	مساهمات المشتركين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
معدلات الوفيات تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	معدلات الوفيات
معدلات العجز تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	معدلات العجز
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و2008 في البرنامج	معدلات الانسحاب
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و2008 في البرنامج	معدلات التقاعد
95 في المائة من المتقاعدين في المستقبل سيختارون تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي (نفس النسبة كما في تقييم 2011). وبناء على دراسة أجريت عن التجربة الحديثة في منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها فإن نسبة 0.2 في المائة من المشمولين بخطة التأمين الصحي الأساسي سينسحبون منها سنويا بعد التقاعد (0.2 في المائة كما في تقييم 2011)	المشاركة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات باليورو - خطة اليورو	خطة التأمين الصحي للمتقاعدين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات بعملة أخرى غير اليورو - خطة الدولار الأمريكي	تغطية الزوج/الزوجة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
85 في المائة من المتقاعدين الذكور و55 في المائة من الإناث لديهم زوج يختار تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي. (نفس النسبة كما في تقييم 2011) ويفترض أن الزوجات أصغر بأربع سنوات من أزواجهن.	النسبة المستقبلية لحوادث الوفاة والعجز المنسوبة لأداء المهام الرسمية (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
10 في المائة من الوفيات و4 في المائة من حالات العجز (نفس النسبة كما في تقييم 2011)	طبيعة العجز (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
يفترض أن جميع أنواع العجز هي شاملة ودائمة.	أهلية الحصول على تعويضات الاستحقاقات (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
يفترض أن الوفاة والمصابين بالعجز في إطار صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات يحصلون على استحقاقات من صندوق المعاشات التقاعدية بالأمم المتحدة.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب عدم توافر الجانب المادي (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
نفقات إعداد المتوفي والجنائز؛ واستحقاقات الأطفال المتعلقة بالوفاة والعجز مستقبلاً، الخ.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب إدخالها في عمليات تقييم أخرى (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
النفقات العلاجية والمستشفيات	الأعضاء الذين يحصلون على استحقاقات العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة)
تكاليف نقل المتوفي وأسرته للعودة إلى الوطن	منحة العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة فقط)
80 في المائة من المتقاعدين أو المنسحبين من الخدمة (نفس النسبة كما في تقييم 2011)	تكاليف السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأثاث (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
من المفترض أن تبلغ نسبة منحة العودة إلى الوطن المستحقة الدفع 80 في المائة من الموظفين الذين يتقاعدون أو ينسحبون من الخدمة (نفس النسبة كما في تقييم 2011). وافترض أن 80 في المائة من الذكور المؤهلين متزوجون و50 في المائة من الإناث متزوجات أيضاً. (نفس النسبة كما في تقييم 2011)	حساب الإجازة المستحق الدفع عند انتهاء الخدمة (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
يدفع مبلغ 11.523 دولار أمريكي لغير المتزوج 16 369 دولاراً أمريكياً للموظف المتزوج في عام 2013	الطريقة الاكتوارية
ويزيد هذا الرقم مع زيادة معدل التضخم (كان الرقم في تقييم 2011 هو 11 242 للموظف غير المتزوج و15 970 للمتزوج)	
يفترض أن متوسط الاستحقاقات يبلغ 26 يوماً مدفوع الأجر (نفس النسبة كما في تقييم 2011).	
خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. (كانت التكلفة لمدة سنة واحدة المتبعة في خطة تعويضات الموظفين)	
نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة؛ الوحدة الائتمانية المقدرة لجميع الالتزامات المتعلقة بفترة الخدمة السابقة. وأما في الاستحقاقات الأخرى التي يشملها التقييم؛ فهي الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد اعتباراً من تاريخ بداية الخدمة حتى انتهاء الخدمة.	
التمويل - القيمة في السوق	قيمة الأصول
المحاسبة - خطط تعامل على أنها غير ممولة.	

118- وتقدم الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية تتعلق بخصوص استحقاقات الموظفين المحسوبة من قبل الخبراء الاكتواريين.

2-5-11-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>					
353.9	5.8	24.7	59.6	263.8	صافي التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
23.6	0.3	2.0	3.3	18.0	تكلفة الخدمة لعام 2012
15.0	0.2	1.0	2.5	11.3	تكلفة الفائدة لعام 2012
(13.9)	(0.7)	(4.3)	(5.0)	(3.9)	إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2012
1.1	-	-	-	1.1	مساهمات المشتركين
5.6	-	0.6	0.1	4.9	تحركات سعر الصرف
86.3	3.6	4.0	9.0	69.7	الخسائر الاكتوارية الأخرى
471.6	9.2	28.0	69.5	364.9	التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012

3-5-11-2 النفقات السنوية للسنة التقويمية 2012

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>					
23.6	0.2	2.0	3.3	18.0	تكلفة الخدمة
15.0	0.3	1.0	2.5	11.3	تكلفة الفائدة
9.6	-	-	9.1	0.5	الخسائر المتعلقة بالاستهلاك
48.2	0.5	3.0	14.8	29.8	مجموع الإنفاق المثبت في 2012

4-5-11-2 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>					
112.8	7.2	-	-	105.6	التزام الاستحقاقات المحددة غير النشطة
358.8	2.0	28.0	69.5	259.3	النشطة
471.6	9.2	28.0	69.5	364.9	المجموع
471.6	9.2	28.0	69.5	364.9	(الفائض/العجز)
(115.7)	(3.3)	(4.9)	-	(107.5)	(الخسائر) غير المثبتة
355.9	5.9	23.1	69.5	257.4	صافي بيان الميزانية (الأصول)/الخصوم

2-11-5-5 خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

119- تتمثل ثلاثة من الافتراضات الرئيسية في تقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يلي: (1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الصحية في المستقبل؛ (2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ (3) سعر الحسم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

120- وقد افترض في تقييم 2012 أن التكاليف الطبية ستزيد بنسبة 5 في المائة من 2013 إلى 2024 و4.5 في المائة سنويا من 2025 إلى 2044 و4 في المائة سنويا في 2045 وما بعد ذلك. كما افترض أن متوسط سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي في المستقبل سيكون نحو 1.326 دولار أمريكي لليورو الواحد، وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. وافترض أيضا سعر حسم نسبته 3.1 في المائة، وهو سعر الحسم الفوري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

121- وأجري تحليل للحساسية لتحديد أثر الافتراضات السابقة على الخصوم وتكلفة الخدمة بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25. وتظهر النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط سترتفع بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الصحية، غير أن جميع الافتراضات الأخرى لن تتأثر. وبالنسبة لسعر الصرف، يعكس تحليل الحساسية أثر ارتفاع اليورو 10 سنوات مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتضخم تكاليف التأمين الصحي وأسعار الحسم، فإن تحليل الحساسية يعكس أثر تغيرات 1 في المائة.

122- وباستخدام الافتراضات الحالية، تبلغ التزامات الاستحقاقات المحددة 364.9 مليون دولار أمريكي. ووفقا لتحليل حساسية الخصوم، سيؤدي معدل تضخم للتكاليف الطبية نسبته 5 في المائة سنويا، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 469.4 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر صرف قدره 1.426 دولار أمريكي لليورو، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 383.2 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر حسم نسبته 2.1 في المائة، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 474.6 مليون دولار أمريكي.

123- وباستخدام الافتراضات الحالية، ستكون تكاليف الخدمة في عام 2013 قدرها 24.7 مليون دولار أمريكي. ووفقا لتحليل حساسية التكاليف، سيؤدي معدل تضخم للتكاليف الطبية نسبته 5 في المائة سنويا، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى تكاليف خدمة تساوي 34.4 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر صرف قدره 1.426 دولار أمريكي لليورو، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى تكاليف خدمة تساوي 26 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر حسم نسبته 2.1 في المائة، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى تكاليف خدمة قدرها 34.5 مليون دولار أمريكي.

2-11-5-6 التكاليف المتوقعة خلال 2013

124- تبلغ مساهمة البرنامج المتوقعة في 2013 في نظم الاستحقاقات المحددة 10.7 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

2-11-6 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

125- ينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات على أن يجري مجلس المعاشات تقييما اكتواريا للصندوق على الأقل مرة كل ثلاث سنوات بواسطة استشاري اكتواري. وتمثلت ممارسة صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام

طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية لصندوق المعاشات تكفي لتغطية التزاماته.

126- ويتألف التزام البرنامج المالي نحو الصندوق من المساهمة المقدرة له بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حاليا 7.9 في المائة للمشاركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أي حصة في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استنادا إلى تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

127- وأجري آخر تقييم اكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. وأظهر التقييم عجزا اكتواريًا نسبته 1.87 في المائة (0.38 في المائة في تقييم 2009) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعني ضمنا أن معدل المساهمة النظري المطلوب لتحقيق التوازن في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 نسبته 25.57 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مقارنة بالمساهمة الحالية البالغة 23.7 في المائة. ويعزى العجز الاكتواري أساسا إلى عائدات الاستثمار الأقل من المتوقعة في السنوات الأخيرة.

128- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، كان المعدل الممول من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إدخال تعديلات على المعاشات في المستقبل، 130 في المائة (140 في المائة في تقييم 2009). وكان المعدل الممول 86 في المائة (91 في المائة في تقييم 2009) عندما وضعت التعديلات الحالية على نظام المعاشات في الاعتبار.

129- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الاستشاري الاكتواري إلى أنه لا توجد حاجة، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القيمة السوقية للأصول أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26. وسيجري استعراض الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وقت التقييم الاكتواري المقبل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013.

130- وفي يوليو/تموز 2012، أشار صندوق المعاشات في تقريره عن دورته التاسعة والخمسين المقدم إلى الجمعية العامة إلى أنه من المتوقع أن تؤدي الزيادة في سن التقاعد الطبيعي للمشاركين الجدد في الصندوق إلى 65 سنة إلى خفض كبير في العجز ومن المحتمل أن تغطي نصف العجز الحالي البالغة نسبته 1.87 في المائة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أذنت الجمعية العامة لمجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بزيادة سن التقاعد إلى 65 سنة للمشاركين الجدد في الصندوق، على أن يسري التعديل في موعد أقصاه 1 يناير/كانون الثاني 2014، ما لم تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن زيادة مقابلة في السن الإلزامي لنهاية الخدمة.

131- وخلال 2012، بلغت المساهمات المدفوعة لصندوق المعاشات 61.9 مليون دولار أمريكي (60.4 مليون دولار أمريكي في 2011). أما المساهمات المتوقعة لعام 2013 فهي 63.3 مليون دولار أمريكي.

132- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات بشأن المراجعة كل سنة. ويصدر صندوق المعاشات

تقارير فصلية بشأن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة موقع صندوق المعاشات على الإنترنت في www.unjspf.org.

7-11-2 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

133- يحقّ الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن البرنامج لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطاً أساسياً من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي البرنامج ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وللموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-12: القرض الطويل الأجل

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
5.8	5.8	الجزء الجاري من القرض الطويل الأجل
107.1	101.2	القرض الطويل الأجل
112.9	107.0	القرض الطويل الأجل

134- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين والبرنامج بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية بمقدار 164.1 مليون دولار أمريكي، استُخدم منها مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض طويل الأجل من وكالة حكومية في البلد المانح.

135- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنوياً للعشر الأولى و3 في المائة سنوياً على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري الطويل الأجل مبلغاً سنوياً من أصل القرض بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة استهلاك قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويحتفظ باستثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام 2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.

136- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغ مجموع التكلفة المستهلكة 107.0 مليون دولار أمريكي (112.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) وبلغت الفائدة المسددة عن كل سنة 3.2 مليون دولار أمريكي.

137- وفي 2012، بلغ مجموع نفقات الفائدة 2.6 مليون دولار أمريكي (2.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، وهو ما يعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 3.2 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار 2012، وتمثل 0.6 مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض الطويل الأجل بقيمته الحالية الصافية.

138- وفي كشف التدفقات النقدية، تظهر الفائدة المدفوعة بما قيمته 3.2 مليون دولار أمريكي خلال العام تحت بند أنشطة التمويل، بينما تظهر الفائدة المستهلكة البالغة 0.6 مليون دولار أمريكي تحت بند الأنشطة التشغيلية.

المذكرة 2-13: الأدوات المالية

1-13-2 طبيعة الأدوات المالية

139- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

140- الأصول المالية للبرنامج في الفئات التالية:

2011	2012	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
986.5	829.3	الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز
88.3	84.6	الاستثمارات المحفوظ بها حتى أجل الاستحقاق
2 433.5	2 360.2	القروض والمبالغ المستحقة القبض
202.6	274.3	الأصول المالية المتاحة للبيع
3 710.9	3 548.4	المجموع الفرعي
1 081.5	997.0	أصول غير مالية
4 792.4	4 545.4	المجموع

141- تحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

2-13-2 مخاطر الائتمانات

142- المخاطر الائتمانية لدى البرنامج موزعة توزيعاً جيداً، كما أن سياسة البرنامج لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة ضمن فئة AA+، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات الطويلة الأجل AA-.

143- تقلل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومعادلات النقد إلى الحد الأدنى بصورة كبيرة من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة التصنيف الأولية و/أو الأطراف الأخرى ذات الجدارة الائتمانية.

144- تتألف المساهمات المستحقة القبض أساساً من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وتشرح المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض بما في ذلك مخصصات الانخفاض في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

3-13-2 مخاطر أسعار الفائدة

145- يتعرض البرنامج لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 0.57 في المائة و1.83 في المائة على التوالي (0.76 في المائة و3.23 في المائة على التوالي في عام 2011). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة

إلى أن المدة الفعلية هي 0.97 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و 5.49 سنة للسندات طويلة الأجل (0.54 في المائة و 5.30 في المائة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2011). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

4-13-2 مخاطر النقد الأجنبي

146- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، كانت 84 في المائة من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات مقومة بالدولار الأمريكي و 11 في المائة باليورو و 5 في المائة بعملة أخرى. أما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 فكانت نسبة 88 في المائة بالدولار الأمريكي و 10 في المائة باليورو و 2 في المائة بعملة أخرى. والهدف الرئيسي من الحيازات بعملة غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 59 في المائة من المساهمات المستحقة القبض مقومة بالدولار الأمريكي و 14 في المائة باليورو و 7 في المائة بالجنيه الاسترليني و 20 في المائة بعملة أخرى، علما أنه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 كانت نسبة 69 في المائة بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الأساس و 11 في المائة باليورو و 8 في المائة بالجنيه الاسترليني و 12 في المائة بعملة أخرى.

147- تستخدم العقود الآجلة للنقد الأجنبي على سبيل التحوط لمخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والتي تتكبد تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة في المقر الرئيسي وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، جرت تسوية 12 عقدا بخسارة متحققة بلغت 9.1 مليون دولار أمريكي (تمت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 بخسارة متحققة بلغت 1.9 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت استراتيجية تحوط جديدة في عام 2013 أبرم في إطارها البرنامج 12 عقدا آجلا من عقود صرف العملة الأجنبية لشراء 6.0 ملايين يورو شهريا بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 92.4 مليون دولار أمريكي ومكاسب غير متحققة قدرها 2.8 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل أجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. وتُدرج الخسائر المتحققة وغير المتحققة في فروق سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

5-13-2 مخاطر الأسعار

148- يتعرض البرنامج أيضا لمخاطر أسعار السوق من خلال الأسهم التي يحتفظ بها كجزء من استثماراته طويلة الأجل. وتتعبق استثمارات البرنامج في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم.

المذكرة 2-14 أرصدة الصناديق والاحتياطيات

2011	2012				صناديق الفئات البرنامجية (رصيد الصندوق)	حسابات الأمانة والعمليات الثانوية (رصيد الصندوق)	الحساب العام والحسابات الخاصة (رصيد الصندوق) الاحتياطيات	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية							
4 094.1	3 787.5	237.3	389.3	324.9	2 836.0	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2012		
(280.7)	(184.3)	-	388.0	44.8	(617.1)	الفائض/(العجز) في السنة		
3 813.4	3 603.2	237.3	777.3	369.7	2 218.9	المجموع الفرعي		
						التحركات خلال في السنة:		
-	-	(125.2)	-	-	125.2	السلف المقدمة للمشاريع		
-	-	81.6	-	-	(81.6)	المبالغ المسددة من المشاريع		
-	-	(21.6)	21.6	-	-	المخصصات المعتمدة للمجلس التنفيذي		
-	-	3.5	(3.5)	-	-	مدفوعات سداد مخصصات المجلس التنفيذي غير المنفقة		
-	-	91.0	(91.0)	-	-	تجديد الموارد		
-	-	6.5	(6.5)	-	-	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة		
-	-	-	(373.3)	-	373.3	عمليات النقل بين الصناديق		
(25.9)	21.1	-	21.1	-	-	المكاسب غير المتحققة (خسائر) على الاستثمارات الطويلة الأجل		
(25.9)	21.1	35.8	(431.6)	-	416.9	مجموع التحركات خلال السنة		
3 787.5	3 624.3	273.1	345.7	369.7	2 635.8	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012		

149- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي توجه للاستخدام لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية لدى البرنامج في أصول البرنامج بعد اقتطاع جميع الخصوم.

150- توجد مساهمات نقدية من المانحين، وهذه المساهمات تخصص وقت تأكيدها لفئة برنامجية محددة أو مشاريع ثنائية. واعتبرت هذه المساهمات مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشاريع محددة فإن النفقات الناجمة ترد في الفئة البرنامجية أو المشاريع الثنائية المناسبة.

151- يمثل تجديد الموارد مساهمات المانحين التي توجه بصفة خاصة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

2011	2012				الاحتياطي التشغيلي	حساب الاستجابة العاجلة	حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية							
259.4	237.3	114.4	30.0	92.9	30.0	114.4	237.3	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني 2012
(166.3)	(125.2)	-	(125.2)	-	(125.2)	-	(125.2)	السلف المقدمة للمشاريع
135.1	81.6	-	81.6	-	81.6	-	81.6	المبالغ المسددة من المشاريع
(28.8)	(21.6)	(21.6)	-	-	-	(21.6)	(21.6)	مخصصات اعتمدها المجلس
13.7	3.5	3.5	-	-	-	3.5	3.5	مدفوعات سداد مخصصات المجلس التنفيذي غير المنفقة
40.1	91.0	-	91.0	-	91.0	-	91.0	تجديد الموارد
(15.9)	6.5	6.5	-	-	-	6.5	6.5	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات
237.3	273.1	102.8	77.4	92.9	77.4	102.8	273.1	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012

152- يُنشئ المجلس الاحتياطات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف خاصة. وكان لدى البرنامج خلال عام 2012 ثلاثة احتياطات نشطة: (1) الاحتياطي التشغيلي؛ (2) حساب الاستجابة العاجلة؛ (4) وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

153- وتُحمّل التحركات في الاحتياطات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطات.

2-14-1 الاحتياطي التشغيلي

154- تقضي المادة 5-10 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيلي لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وقد أنشئ الاحتياطي التشغيلي في البداية عند مستوى 57 مليون دولار أمريكي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ارتفع هذا المستوى إلى 92.9 مليون دولار أمريكي نتيجة لنقل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي بهدف إنشاء احتياطي واحد للتمويل بالسلف. ويستخدم الاحتياطي التشغيلي لإدارة المخاطر المرتبطة بمرفق تمويل رأس المال العامل، الذي تمت زيادته من 180 مليون دولار أمريكي إلى 557 مليون دولار أمريكي في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2010.

155- وخلال عام 2012، لم يكن هناك أي تحرك في الاحتياطي التشغيلي وظل الرصيد في 31 ديسمبر/كانون الأول عند 92.9 مليون دولار أمريكي.

2-14-2 حساب الاستجابة العاجلة

156- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكن البرنامج من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

157- وفي عام 2012، تلقى الحساب 91.0 مليون دولار أمريكي لتجديد موارده. وقدمت سلف إلى مشاريع بلغ مجموعها 125.2 مليون دولار أمريكي ووصلت إعادة المدفوعات من المشاريع إلى 81.6 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بلغ رصيد الحساب 77.4 مليون دولار أمريكي مما يعتبر أعلى بشكل طفيف من المستوى المستهدف المحدد بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع السلف المستحقة على المشاريع المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 ما يعادل 309.5 مليون دولار أمريكي (265.9 مليون دولار أمريكي في عام 2011).

2-14-3 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

158- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطياً أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

159- ووافق المجلس، في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، على استثمارات غير متكررة في "خطة البرنامج للإدارة للفترة 2012-2014" من أجل تكنولوجيا المعلومات، والمساءلة، وإدارة المخاطر المالية، والتدريب من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2011/EB.2/4) بما مجموعه 22.2 مليون دولار أمريكي، منها مبلغ 0.6 مليون دولار خصص في عام 2011 ومبلغ 21.6 مليون دولار خصص في عام 2012.

160- وعملاً بالمادة 9-9 من النظام المالي، أعيد إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2012 مبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي من الأرصدة غير المنفقة المتصلة بالمخصصات التي كان المجلس قد وافق على تخصيصها من هذا الحساب في الفترات السابقة.

161- وتم تحويل الفائض في عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة والبالغ 6.5 مليون دولار أمريكي إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2012 (15.9 مليون دولار أمريكي عجز في 2011). ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى 102.8 مليون دولار أمريكي. وعلى النحو الموافق عليه في خطة البرنامج للإدارة (2013-2015) (القرار 2012/EB.2/3)، خفض هذا الرصيد في أوائل عام 2013 باستثمارات إضافية لدعم البرامج والإدارة قدرها 20 مليون دولار أمريكي تستخدم للتغييرات التنظيمية وصندوق انتقالي لتوفير المرونة في إدارة تغييرات الموظفين.

المذكرة 3: الإيرادات

2011	2012	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
		1-3 المساهمات النقدية
2 804.5	3 194.0	المساهمات في التكاليف المباشرة
235.8	255.0	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة
3 040.3	3 449.0	المجموع الفرعي
		مطروحا منه:
(61.3)	(111.0)	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيرادات المساهمات
2 979.0	3 338.0	مجموع المساهمات النقدية
		2-3 المساهمات العينية
587.8	681.1	المساهمات العينية بالسلع
34.6	29.1	المساهمات العينية بالخدمات
622.4	710.2	المجموع الفرعي
		مطروحا منه/مضافا إليه
(4.9)	(3.9)	زيادة/(انخفاض) إيرادات المساهمات
617.5	706.3	مجموع المساهمات العينية
		3-3 فروق أسعار صرف العملات
(0.5)	42.6	
		4-3 عائد الاستثمارات
0.9	(5.3)	صافي المكاسب(الخسائر) المتحققة من الاستثمارات
1.4	4.7	صافي المكاسب غير المتحققة من الاستثمارات
25.2	24.6	عائد الفوائد
27.5	24.0	مجموع عائد الاستثمارات
		5-3 إيرادات أخرى
89.3	78.6	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات
23.3	21.9	إيرادات متنوعة
112.6	100.5	مجموع الإيرادات الأخرى
3 736.1	4 211.4	مجموع الإيرادات

162- تتم تسوية إيرادات المساهمات وفقا لتغييرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-10). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

163- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات خلال السنة.

164- وإيرادات المساهمات المثبتة في عام 2012 وتمثل موارد سُنستُخدم في السنوات القادمة (مع أرقام مقارنة لعام 2011) هي على النحو التالي:

تطبيق على السنوات					
المجموع	2016	2015	2014	2013	2012
بملايين الدولارات الأمريكية					
					إيراد مساهمة السنوات القادمة المثبتة في عام 2012
306.6	2.1	51.2	74.7	178.6	-
					إيراد مساهمة السنوات القادمة المثبتة في عام 2011
252.0	-	2.0	72.5	85.3	92.2

165- وخلال عام 2012، بلغ مجموع الإيرادات الأخرى 100.5 مليون دولار أمريكي، منه 78.6 مليون دولار أمريكي تحقق من توفير السلع والخدمات (89.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) و21.9 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتنوعة (23.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). واشتملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات أساساً على عمليات النقل الجوي وتوفير السلع والخدمات من قبل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ. وشملت الإيرادات المتنوعة المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

166 المذكرة 4: النفقات

2011	2012	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
120.7	191.8	1-4 النقدية والقسائم الموزعة
2 061.2	2 264.6	2-4 السلع الغذائية الموزعة
532.9	602.5	3-4 التوزيع والخدمات المتصلة به
		4-4 الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
571.0	574.6	الموظفون الدوليون والمحليون
39.3	43.1	الخبراء الاستشاريون
5.2	4.3	متطوعو الأمم المتحدة
46.0	52.2	الموظفون المؤقتون
18.9	17.2	تكاليف الموظفين الأخرى
680.4	691.4	مجموع الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
		5-4 الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
8.9	8.8	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
77.6	87.2	المعدات
35.8	30.5	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة
6.3	10.3	المرافق
19.5	19.9	صيانة المركبات والتكاليف الجارية
148.1	156.7	مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
		6-4 الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
148.4	154.9	العمليات الجوية
14.5	12.5	تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى للخدمات المتعاقد عليها
140.4	135.6	خدمات أخرى متعاقد عليها
26.5	30.8	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
31.0	34.7	الأمن والخدمات الأخرى
26.4	21.2	الإيجارات
387.2	389.7	مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.6	7-4 تكاليف التمويل
37.1	43.8	8-4 المستهلكات
		9-4 نفقات أخرى
3.8	4.7	خدمات الصيانة
12.4	11.7	التأمين
3.3	2.9	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجهة الإيداع
6.2	13.4	الحسابات المشكوك فيها والتلف
19.0	17.7	التدريب والاجتماعات
1.8	2.2	بنود أخرى
46.5	52.6	مجموع النفقات الأخرى
4 016.8	4 395.7	مجموع النفقات

- 167- في عام 2012، بلغت قيمة النقدية والخسائر الموزعة 191.8 مليون دولار أمريكي (120.7 مليون دولار في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).
- 168- في عام 2012، بلغت قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 2 264.6 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي (2 061.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).
- 169- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه البرنامج السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 12.3 مليون دولار أمريكي (9.0 ملايين دولار أمريكي⁽³⁾ في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) (المذكرة 9).
- 170- وعملا بالسياسات المحاسبية للبرنامج التي تنص على تسجيل النفقات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، سلع غذائية قيمتها 116.9 مليون دولار أمريكي (174.836 طن متري) لم توزع بعد على المستفيدين (92.8 مليون دولار أمريكي (150.471 طن متري) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).
- 171- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.
- 172- وتتعلق الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين بموظفي البرنامج، والخبراء الاستشاريين، عقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.
- 173- وتمثل الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها من التكاليف الجارية المستخدمة تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في التنفيذ المباشر للمشاريع وإدارتها ودعمها.
- 174- تشمل النفقات الأخرى تكاليف صيانة المرافق، والتأمين، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، ومخصصات الحسابات المشكوك فيها وتلف المخزونات.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

- 175- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية مع الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوماً منها البنود التي يتم إحلالها سريعاً والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وأجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

- 176- تعد ميزانية البرنامج وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغييرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة النفقات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبة الائتزامات.
- 177- ووفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 24، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف

³ نتيجة خطأ طباعي في الكشوف المالية لعام 2011، ورد مبلغ خسائر ما بعد التوزيع على أنه 5.6 مليون دولار أمريكي. المبلغ الصحيح هو 9.0 ملايين دولار أمريكي.

المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد يكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.

178- ويرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية في قسم المعالم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي وبشكل جزء من هذه الكشوف المالية.

179- وتحدث فروق أساسية عندما تعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة البرنامج، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق.

180- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة البرنامج فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

181- وتحدث فروق الكيانات عندما تسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تُعدّ الكشوف المالية عنه.

182- وتتجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

183- وترد فيما يلي المطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012:

2012				
المجموع	التمويل	الاستثمار	التشغيل	
بملايين الدولارات الأمريكية				
(4 061.1)	-	-	(4 061.1)	المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)
5.4	(8.5)	78.1	(64.2)	الفروق في الأساس
3 977.8	-	-	3 977.8	الفروق في العرض
(143.2)	-	-	(143.2)	الفروق في الكيانات
(221.1)	(8.5)	78.1	(290.7)	المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)

184- وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية كفروق في الأساس. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل حسابات الأمانة والعمليات الثنائية جزءا من أنشطة البرنامج وترد في الكشوف المالية على الرغم من استبعادها من عملية الميزانية، نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

185- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي وفقا لخطة الإدارة (2012-2014) التي تتضمن تقسيما مفصلا للميزانية حسب السنة لأغراض المقارنة أعلاه.

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

2011	2012					الأصول
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج	
	(بملايين الدولارات الأمريكية)					
	1 655.9	1 274.0	-	211.8	215.1	847.1
	1 625.7	1 723.9	-	139.4	241.4	1 343.1
	776.6	709.9	-	16.9	97.6	595.4
	122.0	147.9	(375.6)	7.5	445.4	70.6
	4 180.2	3 855.7	(375.6)	375.6	999.5	2 856.2
	199.4	202.4	-	8.3	153.5	40.6
	281.1	352.7	-	-	352.7	-
	100.9	110.5	-	2.4	28.1	80.0
	30.8	24.1	-	0.1	22.8	1.2
	612.2	689.7	-	10.8	557.1	121.8
	4 792.4	4 545.4	(375.6)	386.4	1 556.6	2 978.0
	535.2	415.2	(375.6)	6.3	445.6	338.9
	7.8	14.3	-	10.4	0.6	3.3
	19.9	19.5	-	-	19.5	-
	5.8	5.8	-	-	5.8	-
	568.7	454.8	(375.6)	16.7	471.5	342.2
	329.1	365.1	-	-	365.1	-
	107.1	101.2	-	-	101.2	-
	436	466.3	-	-	466.3	-
	1 004.9	921.1	(375.6)	16.7	937.8	342.2
	3 787	3 624.3	-	369.7	618.8	2 635.8
	3 550.2	3 351.2	-	369.7	345.7	2 635.8
	237.3	273.1	-	-	273.1	-
	3 787.5	3 624.3	-	369.7	618.8	2 635.8
		3 787.5	-	324.9	626.6	2 836.0

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي بحسب الشرائح

2011	2012					
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج	
(بملايين الدولارات الأمريكية)						
					الإيرادات	
2 979.0	3 338.0	-	177.4	648.1	2 512.5	المساهمات النقدية
617.5	706.3	-	11.3	42.8	652.2	المساهمات العينية
(0.5)	42.6	-	(1.2)	47.0	(3.2)	فروق أسعار الصرف
27.5	24.0	-	0.5	23.5	-	إيرادات الاستثمارات
112.6	100.5	(79.7)	-	105.6	74.6	الإيرادات الأخرى
3 736.1	4 211.4	(79.7)	188.0	867.0	3 236.1	مجموع الإيرادات
						النفقات
120.7	191.8	-	1.5	-	190.3	النقدية والقوائم الموزعة
2 061.2	2,264.6	(14.0)	38.4	22.2	2 218.0	السلع الغذائية الموزعة
532.9	602.5	(0.2)	3.4	1.4	597.9	التوزيع والخدمات المتصلة به
680.4	691.4	(9.0)	59.2	270.7	370.5	الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
148.1	156.7	(9.5)	11.1	31.9	123.2	الإمدادات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى
387.2	389.7	(26.3)	22.7	113.1	280.2	الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات
2.7	2.6	-	-	2.6	-	تكاليف التمويل
37.1	43.8	-	0.9	18.1	24.8	الاستهلاك
46.5	52.6	(20.7)	6.0	19.0	48.3	نفقات أخرى
4 016.8	4 395.7	(79.7)	143.2	479.0	3 853.2	مجموع النفقات
(280.7)	(184.3)	-	44.8	388.0	(617.1)	العجز في عام 2012
	(280.7)	-	(77.9)	361.9	(564.7)	الفاصل في عام 2011

186- تعرض النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

2011	2012
بملايين الدولارات الأمريكية	
659.6	438.5
996.3	835.5
1 655.9	1 274.0

النقدية ومعادلات النقد
الاستثمارات القصيرة الأجل
مجموع النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل

187- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا فيما بين الشرائح وأرصدة نفقات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توجها للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

- 188- وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، أسفرت الأنشطة عن أرصدة فيما بين الشرائح بلغت 375.6 مليون دولار أمريكي في كشف المركز المالي 79.7 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.
- 189- ومن مجموع العقارات والمنشآت والمعدات البالغ 110.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (100.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011)، يتعلق مبلغ 43.0 مليون دولار أمريكي بحيازات جديدة مخصصا منها ما تم التخلص منه في عام 2012 (44.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).
- 190- وتثبتت المساهمات الموجهة للعمليات وللأنشطة الأخرى باعتبارها إيرادات عندما يتم تأكيدها كتابيا. وتم تكبد النفقات بصورة تدريجية مع الوقت وفقا لاحتياجات المشاريع والمستفيدين.
- 191- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحل لاستخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 1-8: الالتزامات

1-1-8 عقود إيجار العقارات

2011	2012
بملايين الدولارات الأمريكية	
25.2	29.2
28.0	58.8
11.6	11.1
64.8	99.1

الالتزامات عقود إيجار العقارات:
 أقل من سنة
 من سنة إلى 5 سنوات
 أكثر من 5 سنوات
 مجموع التزامات عقود إيجار العقارات

- 192- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 كانت عقود إيجار مباني المقر في روما تشكل 25 في المائة من مجموع الالتزامات لفئة أقل من سنة و54 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة وخمس سنوات (26 في المائة و2 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار البرنامج. ويسترد البرنامج تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

1-2-8 الالتزامات الأخرى

- 193- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، كان لدى البرنامج التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

2011	2012	
<i>بملايين الدولارات الأمريكية</i>		
330.4	185.5	السلع الغذائية
149.9	161.4	نقل السلع الغذائية
58.0	64.6	الخدمات
43.0	46.3	المواد غير الغذائية
10.4	16.0	الالتزامات الرأسمالية
591.7	473.8	مجموع الالتزامات المفتوحة

194- وبموجب المعيار 1، المحاسبية على أساس الاستحقاق، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى أساس مبدأ التوريد، لا تُثبت التزامات نفقات المستقبل في الكشوف المالية. وسوف تسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد تلقي البضائع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم القانونية أو الطارئة والأصول الطارئة

195- لا توجد خصوم مادية طارئة ناشئة عن قضايا أو مطالبات قانونية يمكن أن تؤدي إلى خصوم كبيرة تقع على عاتق البرنامج.

196- وهناك حالة واحدة تتعلق بأصول مادية طارئة نتجت عن صدور قرار بشأن التحكيم في عام 2010.

197- وفي عام 2005، اكتشفت حالات تدليس قام بها اثنان من موظفي البرنامج في المكتب الإقليمي للبرنامج في جنوب أفريقيا. وقدرت قيمة الخسائر بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008. وكجزء من الإجراءات الجنائية أصدرت النيابة أمرا بتقييد أصول الموظفين المعلومة التي تشير البلاغات إلى أنها بلغت في قيمتها 5 ملايين دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

198- وبالتوازي مع الإجراءات الجنائية، شرع البرنامج بإجراء تحكيم ضد الموظفين (المدعى عليهم) بموجب شروط عقد عمل كل منهما لاسترداد الأموال المختلسة. واتخذ البرنامج هذا الإجراء لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الإجراءات الجنائية. وفي يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح البرنامج في كل الدعاوى المرفوعة منه. وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 6 ملايين دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برفع الحصانة الخاصة بالبرنامج، قدم البرنامج طلبا للمحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي ليُطبَّق في جنوب أفريقيا.

199- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011، أصدرت المحكمة العليا حكما لصالح البرنامج قضت فيه بتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي. وأصبح الحكم نهائيا الآن.

200- وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، صدر حكم بشأن الإجراءات الجنائية بإدانة المدعى عليهما بجميع تهم الاختلاس، ومن المتوقع أن يطعنا في الحكم. ومن المنتظر أن تنتهي عملية الاستئناف في غضون 12 إلى 18 شهرا بعد الحكم. ولا يجري إنفاذ حكم التحكيم إلا بعد اختتام الإجراءات الجنائية. وفي تلك المرحلة، سيتدخل البرنامج بموجب الأقسام ذات الصلة من قانون منع الجريمة المنظمة لاسترداد حقه.

المذكرة 9: الخسائر، ومدفوعات الإكراميات والمبالغ المشطوبة

- 201- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى أن ذلك مصلحة للبرنامج. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية." كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية."
- 202- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مدفوعات الإكراميات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى في عام 2012.

2011	2012	
بملايين الدولارات الأمريكية		
-	0.1	مدفوعات الإكراميات
-	0.4	المساهمات المستحقة القبض
9.0	12.3	خسائر السلع الغذائية
-	0.4	خسائر المواد غير الغذائية
1.0	0.6	خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى
بالأطنان المترية		
12 677	16 407	خسائر السلع (الكمية)

- 203- وتتعلق مدفوعات الإكراميات أساسا بمطالبات تسديد التكاليف الطبية وحالات الطوارئ للموظفين الميدانيين. وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بشطب المبالغ من الجهات المانحة. وحدثت خسائر السلع الغذائية بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي. أما خسائر المواد غير الغذائية، فتتعلق أساسا بخسائر المخازن. وتتعلق الخسائر في الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساسا بشطب ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض وغيرها من المبالغ المستحقة القبض من العملاء وموردي الخدمات.
- 204- وتشمل حالات التدليس في عام 2012 سرقة السلع، والمواد غير الغذائية والغذائية ومبالغ نقدية وتورط فيها موظفو البرنامج وأطراف ثالثة، وكذلك اختلاس نقدي بما قيمته 99 533 دولارا أمريكيا، وتم استرداد (38 951 دولارا أمريكيا في عام 2011).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعطاة على الاستحقاقات	القروض المعطاة
بملايين الدولارات الأمريكية							
7	6	1.1	0.6	0.2	1.9	0.2	-
6	5	1.1	0.5	0.2	1.8	0.2	-

موظفو الإدارة الرئيسيون في

2012

موظفو الإدارة الرئيسيون في

2011

- 205- وموظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونواب المدير التنفيذي ومساعدو المدير التنفيذي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البرنامج ويتحملون المسؤولية عن ذلك.
- 206- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين يشغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا دون تحديد التعيينات بأشخاص.
- 207- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل للموظفين ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.
- 208- وموظفو الإدارة الرئيسيون مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات طويلة الأجل للموظفين بنفس مستوى الموظفين الآخرين. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-11. وموظفو الإدارة الرئيسيون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتنا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجر	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
بملايين الدولارات الأمريكية							
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2012	31	27	4.4	2.0	1.0	7.4	0.7
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2011	29	25	4.6	1.9	1.1	7.6	0.9
							0.1

- 209- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين بالبرنامج توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرين الإقليميين ومديرو الشعب في المقر.
- 210- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة العليا الأخرى وعدد موظفي الإدارة العليا الآخرين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة.
- 211- وخلال عام 2012، قدمت تعويضات لأفراد مقرين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.3 مليون دولار أمريكي (0.2 مليون دولار أمريكي في عام 2010)
- 212- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين.
- 213- والمقصود بالقروض التي يتلقاها موظفو الإدارة العليا الآخرون تلك القروض الممنوحة بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، بما في ذلك قروض شراء السيارات وسلف استئجار البيوت والقروض على المرتبات. وتُمنح هذه القروض بدون فوائد وتُسترد ك مبلغ إجمالي أو كأقساط تُتقطع من المرتب.
- 214- والسلف المقدمة على حساب الاستحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي البرنامج.

المذكرة 11: تسوية الاتفاقات مع أطراف ثالثة

2011		2012		تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة
بملايين الدولارات الأمريكية				
10.4		16.3		الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
-		0.3		تعديلات: مخصصات للحسابات المشكوك فيها
	62.4		67.4	اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في السنة
16.6	(45.8)	9.8	(57.6)	مطروحا منها: متحصلات/إضافات خلال السنة
	(86.8)		(82.2)	اتفاقات مستحقة الدفع مع أطراف ثالثة أثناء السنة
(10.4)	76.4	1.1	83.3	مطروحا منها: الصرف/الخصم خلال السنة
16.6		27.5		اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 2-5)
(0.3)		(0.3)		مخصص الحسابات المشكوك فيها
16.3		27.2		الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

215- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين البرنامج وطرف آخر يقوم فيه البرنامج بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

216- ويبين الجدول أعلاه تحركات معاملات الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة خلال 2012، ويظهر مبلغا صافيا مستحقا من الغير قدره 27.2 مليون دولار أمريكي (16.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011).

المذكرة 12: الوقائع الجارية بعد تاريخ الإبلاغ

217- تاريخ الإبلاغ لدى البرنامج هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشف المالية بما يؤثر على هذه الكشف.

الملحق

العنوان	الاسم	
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	Bartolomeo Migone	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
45 Glover Avenue Norwalk Connecticut 06850 United States of America	AON Hewitt Associates	الخبراء الاكتواريون
Via dei Mercanti, 12 20121 Milan, Italy	Citibank N.A.	المصارف الرئيسية
Piazza San Carlo 156, 10121 Turin, Italy	Intesa SanPaolo S.p.A.	
6th Floor, 1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.	Standard Chartered Plc	
9, Deen Dayal Upadhyay Marg, New Delhi 110124, India	Office of the Comptroller and Auditor General of India	مُراجع الحسابات

القسم الثاني

المراقب المالي والمراجع العام للهند

VINOD RAI

رقم: 2747-IR/16-2013

5 أبريل/نيسان 2013

إلى عناية المدير التنفيذي،

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الثاني 2012

تجدون مرفقا بهذه الرسالة التقرير المشار إليه أعلاه راجيا إحالته إلى المجلس التنفيذي. وقد أرسلت جميع الاستنتاجات الواردة في

التقرير إلى الموظفين المختصين والإدارة في المنظمة.

وأود أن أعرب عن تقديري لما تلقيتته من تعاون ومساعدة في هذا الصدد.

مع خالص الاحترام



Vinod Rai

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع الحسابات الخارجي

السيدة إرثارين كازين

المديرة التنفيذية

برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68/70

00148 Rome,

Italy

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى
المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

تقرير عن الكشوف المالية

قمنا بمراجعة الكشوف المالية المرفقة لبرنامج الأغذية العالمي، التي تشمل كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، والمذكرات على الكشوف المالية.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية: تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه والحفاظ عليه فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية معقولة في ضوء الظروف المحيطة بها.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتعلق مسؤوليتنا بإبداء رأينا في هذه الكشوف المالية بناء على مراجعتنا للحسابات. وقد أجرينا عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نلتزم بالمقتضيات الأخلاقية وأن نخطط عملية المراجعة ونجريها على النحو الذي يسمح لنا بالتوصل إلى تأكيدات معقولة بشأن خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً.

وتشمل المراجعة إجراءات بقصد الحصول على أدلة بشأن المبالغ والبيانات المفصح عنها في الكشوف المالية. وتتوقف الإجراءات المختارة على تقدير مراجع الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر البيانات غير الصحيحة مادياً في الكشوف المالية، سواء أكانت صادرة عن تدليس أو خطأ. ويضع مراجع الحسابات في اعتباره عند إجراء هذه التقديرات ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد الكشوف المالية للكيان المعني وعرضها بأمانة من أجل تصميم إجراءات المراجعة في ضوء الظروف المحيطة بها، ولكن ليس لغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم

مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للكشوف المالية.

ونعتقد أن الأدلة التي توصلنا إليها كافية وملائمة لتوفير أساس يستند إليه رأينا في الحسابات.

الرأي

نرى أن هذه الكشوف المالية تعبر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تقرير عن المقتضيات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ما سبق، نرى أن معاملات برنامج الأغذية العالمي التي اطلعنا عليها أو التي اختبرناها في إطار مراجعتنا للحسابات قد أجريت من كافة الجوانب المهمة وفقا للنظام المالي للبرنامج.

ووفقا للمادة 14-4 من النظام المالي، أصدرنا أيضا تقريرا مطولا عن مراجعتنا لحسابات برنامج الأغذية العالمي.



Vinod Rai

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع الحسابات الخارجي

نيودلهي، الهند

5 أبريل/نيسان 2013

تقرير
مراجع الحسابات الخارجي
عن
الكشوف المالية

برنامج الأغذية العالمي
عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2012



عُين المراقب المالي والمراجع العام للهند
مراجعا خارجيا لحسابات برنامج الأغذية
العالمي للفترة الممتدة من يوليو/تموز
2010 إلى يونيو/حزيران 2016.

وتهدف المراجعة التي يجريها المراقب
المالي والمراجع العام للهند إلى تزويد
المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
بضمان مستقل وإضافة قيمة إلى إدارة
البرنامج عن طريق تقديم توصيات بناءة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة:

Alka R Bhardwaj
مديرة المراجعة الخارجية لحسابات
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome,
Italy
هاتف: 0039-06-65133071
بريد إلكتروني:
alka.bhardwaj@wfp.org

نتائج مراجعة الحسابات

- أولا - راجعنا الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 وفقا لنظامه المالي وبما يتفق مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- ثانيا - ولاحظنا أن الكشوف المالية تعبر بأمانة من جميع الجوانب المادية عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، وعن أدائه المالي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2012 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. والتزم البرنامج بأحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إعداد وعرض الكشوف المالية.

برنامج عملنا

- ثالثا - عُرض برنامج عملنا للفترة 2012-2013 على المجلس التنفيذي في دورته التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وفيما يلي التقريران اللذان يوجزان عملنا في مراجعة الأداء:
- تقرير عن عمل البرنامج مع الشركاء المتعاونين
 - تقرير عن استخدام النقد والقوائم في البرنامج

رابعا - وأعد هذان التقريران لدورة المجلس التنفيذي المنعقدة في يونيو/حزيران 2013 حسب ما قرره خطة العمل.

خامسا - وعلاوة على هذين التقريرين المتعلقين بمراجعة الأداء، شمل برنامج عملنا زيارات ميدانية إلى ثمانية مكاتب قطرية وثلاثة مكاتب إقليمية تابعة للبرنامج. واستعرضنا العمليات في هذه المكاتب الميدانية وأجرينا أيضا اختبارات موضوعية لعينات من المعاملات على أساس تقييم للمخاطر في كل عملية من عمليات المراجعة الميدانية. وقدمنا إلى الأمانة في نهاية كل عملية مراجعة خطابات إدارية تتضمن استنتاجاتنا وتوصياتنا.

التقرير الحالي

سادسا - يتعلق هذا التقرير بأعمال المراجعة المالية التي أجريت في مقر البرنامج والزيارات الميدانية إلى المكاتب الإقليمية والقطرية. ويتضمن تقريرنا ما يلي: (1) تقييم أداء البرنامج على أساس المؤشرات التشغيلية والمالية الرئيسية؛ (2) التعليقات على الكشوف المالية. وقدمنا خمس توصيات في هذا التقرير. واستعرضنا أيضا التقدم المحرز في تنفيذ توصياتنا التي لم تنفذ بعد فيما يتصل بالمراجعة المالية في السنتين السابقتين.

موجز التوصيات

إدارة المخزون

التوصية 1: نظرا لاستمرار وجود فروق بين المخزونات المسجلة في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز) وبين نظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها (كومباس) والقيام حاليا بمراجعة نظام دعم تنفيذ اللوجستيات تمهيدا لدخوله طور التشغيل الكامل، من الأساسي على وجه الخصوص أن تُفحص بعين نقدية أسباب 'رسائل الأخطاء' واتخاذ إجراءات تصحيحية محدّدة (مدعومة بتدريب ورصد دقيق) في المكاتب القطرية والمقر. ومن شأن ذلك أن يحسّن جودة الإبلاغ عن المخزون في الكشوف المالية.

التوصية 2: نوصي بإنشاء نظام لضمان تسجيل خسائر ما بعد التسليم في السنة التي تقع فيها تلك الخسائر.

التوصية 3: يمكن بذل جهود لتعزيز نظام تسجيل إيصالات السلع الغذائية الحالي في الوقت المحدد عن طريق رصد دقة المواعيد على المستويات المناسبة سواء في المكاتب القطرية أو المكاتب الإقليمية وفي المقر الرئيسي للبرنامج.

التوصية 4: أوصى المراجع الخارجي في المراجعة المالية لعام 2011 بتحسين جودة مطابقة بيانات الأغذية غير الموزعة المتبقية في حوزة الشركاء. ونحن نوصي مرة أخرى بضرورة مواصلة تحسين مطابقة بيانات المخزون الغذائي المتبقي لدى الشركاء المتعاونين لأغراض الإفصاح. ويمكن مراجعة هذه المسألة في المقر الرئيسي للبرنامج ومراكز المسؤولية المحددة لضمان زيادة دقة رصد جودة عمليات المطابقة.

قاعدة بيانات إدارة الأصول

التوصية 5: نوصي البرنامج بأن يستعرض معدلات التضارب والخطأ بين قاعدة بيانات إدارة الأصول وسجل الأصول الرئيسي في نظام ونجز من خلال 'خطة عمل محدّدة زمنياً' والبدء بقاعدة بيانات 'نقية' في مشروع النظام العالمي لإدارة المعدات للتخلص مما يمكن تلافيه من مشاكل ترحيل البيانات.

أولا - مقدمة

- 1 - أسندت مراجعة حسابات برنامج الأغذية العالمي إلى المراقب المالي والمراجع العام للهند للفترة من يوليو/تموز 2010 حتى يونيو/حزيران 2016 وفقا للمادة الرابعة عشرة -1 من النظام المالي والصلاحيات الإضافية لتنظيم المراجعة الخارجية حسب ما هو وارد في ملحق النظام المالي. ويجوز للمراقب المالي والمراجع العام للهند أن يبدي ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والرقابة المالية الداخلية، وبصفة عامة، بشأن ما يتصل بالإدارة والتسيير في البرنامج وفقا للمادة الرابعة عشرة-4 من النظام المالي.
- 2 - وتتمثل الأهداف الرئيسية لعملية مراجعة الحسابات في التحقق من أن الكشوف المالية السنوية:
 - تعرض بأمانة من جميع الجوانب المادية المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 وأداءه المالي خلال عام 2012؛
 - أعدت وفقا للنظام المالي للبرنامج وسياساته المحاسبية؛
 - تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 3 - وشملت عملية المراجعة فحص الكشوف المالية باستخدام الوثائق المؤيدة والمعلومات المتاحة في اثنين من نظم تكنولوجيا المعلومات:
 - شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز)، وهو برنامج يعتمد على نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات (SAP) باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الأغراض المحاسبية؛
 - نظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها (كومباس) وهو تطبيق لتكنولوجيا المعلومات في تتبع المخزونات.
- 4 - وشملت عملية المراجعة التي أجريتها اجتماعات مع الإدارة العليا في بداية وختام المراجعة إلى جانب مناقشات واجتماعات استعراضية مع المسؤولين في إدارة تسيير الموارد والمساءلة في البرنامج. وأجرينا فحصا اختباريا لمجموعة مختارة من المعاملات المحاسبية والتشغيلية سواء من خلال التحقق من الأرصدة المشار إليها في الكشوف المالية أو عن طريق فحص الأرقام المجمعّة من السجلات الأساسية.
- 5 - وتناولت المراجعة أيضا النتائج الهامة المؤثرة على سلامة المعاملات المالية التي لوحظت في أثناء عمليات المراجعة الميدانية في ثمانية مكاتب قطرية وثلاثة مكاتب إقليمية تابعة للبرنامج.⁽¹⁾ ورُوعيت عند وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير آراء الإدارة التي تلقيناها في مختلف مراحل عملية المراجعة.

¹ المكاتب القطرية التي أجريت فيها مراجعة للحسابات هي مكاتب البرنامج في بنغلاديش وكينيا وباكستان والفلبين والصومال وسري لانكا وزامبيا وزمبابوي. وشملت مراجعتنا الميدانية للحسابات أيضا 3 مكاتب إقليمية في بانكوك وجوهانسبرغ ونيروبي.

ثانيا - المسؤولية عن الكشوف المالية

6 - تقع على البرنامج مسؤولية إعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تصميم الضوابط الداخلية وتنفيذها والحفاظ عليها فيما يتعلق بإعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة، مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة ماديا، سواء بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية معقولة على ضوء الظروف السائدة.

ثالثا - مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي

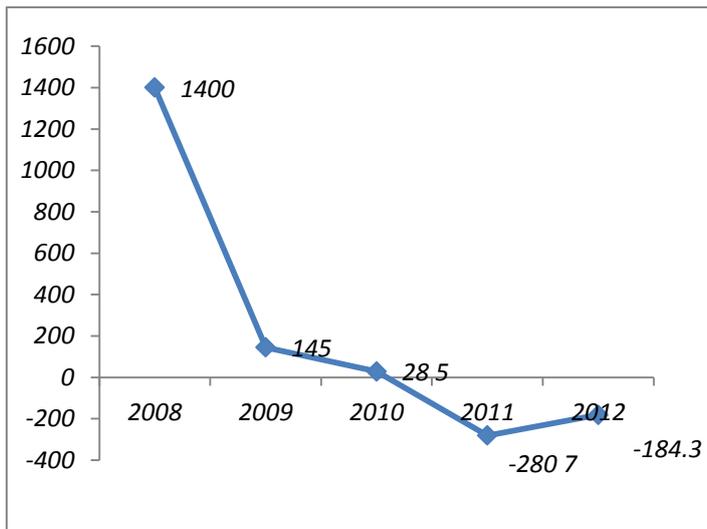
7 - مسؤوليتنا كمراجعين خارجيين للحسابات هي إبداء رأينا في هذه الكشوف المالية بعد فحص السجلات والمعلومات المقدمة من إدارة البرنامج. وقد أجرينا مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل للمقتضيات الأخلاقية وأن نخطط عملية المراجعة ونجريها للتوصل إلى تأكيدات معقولة تؤيد خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة ماديا. ورُوعيت عند إجراء عملية المراجعة اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي المنصوص عليها في النظام المالي للبرنامج.

رابعا - رأي مراجع الحسابات في الكشوف المالية لعام 2012

8 - لم تكشف عملية مراجعة الكشوف المالية للفترة المالية 2012 عن أي ثغرات أو أخطاء يمكن أن تؤثر ماديا على دقة واكتمال وصحة الكشوف المالية ككل. وعليه فقد أبديت رأيا غير مشوب بأي تحفظات على الكشوف المالية للوكالة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

خامسا- الأداء على أساس المؤشرات الرئيسية

الفائض/العجز التشغيلي



9 - الفائض/العجز هو الفرق بين إيرادات البرنامج خلال العام والنفقات المُلتزم بها. وشهد عام 2012 تحسُّنا في اتجاه الهبوط الذي لوحظ في عام 2011. وبلغ العجز التشغيلي 184.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012 مقابل عجز بلغ 280.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011. ويرجع هذا التغيير أساسا إلى ما يلي: (1) زيادة في إيرادات المساهمات بما قيمته 447.8 مليون

دولار أمريكي (من 3 596.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 4 044.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012)؛ (2) زيادة بمبلغ 378.9 مليون دولار أمريكي في الإنفاق (من 4 016.8 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 4 395.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012).

- 10 - وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يسجّل البرنامج المساهمات كجزء من الإيرادات عند تأكيدها من خلال اتفاق يتم إبرامه. وتسجّل المصروفات عند تلقّي السلع والخدمات أو عند تسليم السلع الغذائية. وهناك دائما فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. وبالتالي يمكن أن ينشأ العجز عن عوامل كثيرة، مثل توقيت الإيرادات والمصروفات؛ وتجميع المساهمات المتعددة السنوات في السنوات السابقة؛ وانخفاض الإيرادات أو زيادة المصروفات.
- 11 - وتبيّن لنا أن العجز نشأ أساسا عن زيادة في الإيرادات بأكثر من 12.72 في المائة في عام 2012 مقارنة بعام 2011.
- 12 - ويتضمّن الجدول 1 تحليلا للعجز بين مختلف الشرائح. وازداد العجز في أموال فئات البرامج على مر السنوات.

الجدول 1				
(الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية)				
الشرائح	2009	2010	2011	2012
أولا - أموال فئات البرامج				
الإيرادات	3 556	3 577	2 894	3 236
المصروفات	3 692	3 729	3 459	3 853
العجز	136(-)	152(-)	565 (-)	617(-)
الفائض/العجز في الشرائح الأخرى				
ثانيا - الحساب العام والحسابات الخاصة	315	65	362	388
ثالثا - العمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية	34(-)	116	78(-)	45
مجموع الفائض/العجز	145	29	281(-)	184(-)

- 13 - وازداد العجز في أموال فئات البرامج حتى وصل إلى (-) 617 مليون دولار أمريكي. وازداد مجموع الإيرادات إلى 3 236 مليون دولار أمريكي هذا العام سواء في المساهمات النقدية أو العينية، وازدادت أيضا المصروفات زيادة كبيرة حتى وصلت إلى 3 853 مليون دولار أمريكي. وشملت المصروفات زيادة عامة في كل بنود الإنفاق، مثل قيمة النقد والقسائم الموزعة، وتكاليف التوزيع، والمرتببات، واللوازم والمواد المستهلكة وغيرها.
- 14 - وازداد أيضا في السنة الأخيرة فائض الحساب العام والحسابات الخاصة وكذلك العمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية.
- 15 - وطرأت زيادات طفيفة على إيرادات شريحة الحساب العام والحسابات الخاصة من 856.3 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 867 مليون دولار أمريكي في عام 2012، وسجّلت الخدمات المتعاقدة عليها وغيرها من الخدمات وكذلك الأجور تراجعا. وأدى هذان العاملان إلى زيادة الفائض في الحساب العام والحسابات الخاصة من 362 مليون دولار أمريكي إلى 388 مليون دولار أمريكي.
- 16 - وازدادت المساهمات النقدية والعمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية بأكثر من الضعف حيث وصلت إلى 177.4 مليون دولار أمريكي في عام 2012 مقابل 80 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وتراجعت المصروفات من 165.8 مليون دولار أمريكي إلى 143.2 مليون دولار أمريكي. وأسفر ذلك عن زيادة في الأرصدة من (-) 78 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 45 مليون دولار أمريكي.

- 17 - وقوبل العجز في أموال فئات البرامج بفائض في الحساب العام والحسابات الخاصة والعمليات الثنائية والصناديق الاستثنائية. وأدى ذلك إلى تخفيض العجز العام من (-) 281 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى (-) 184 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

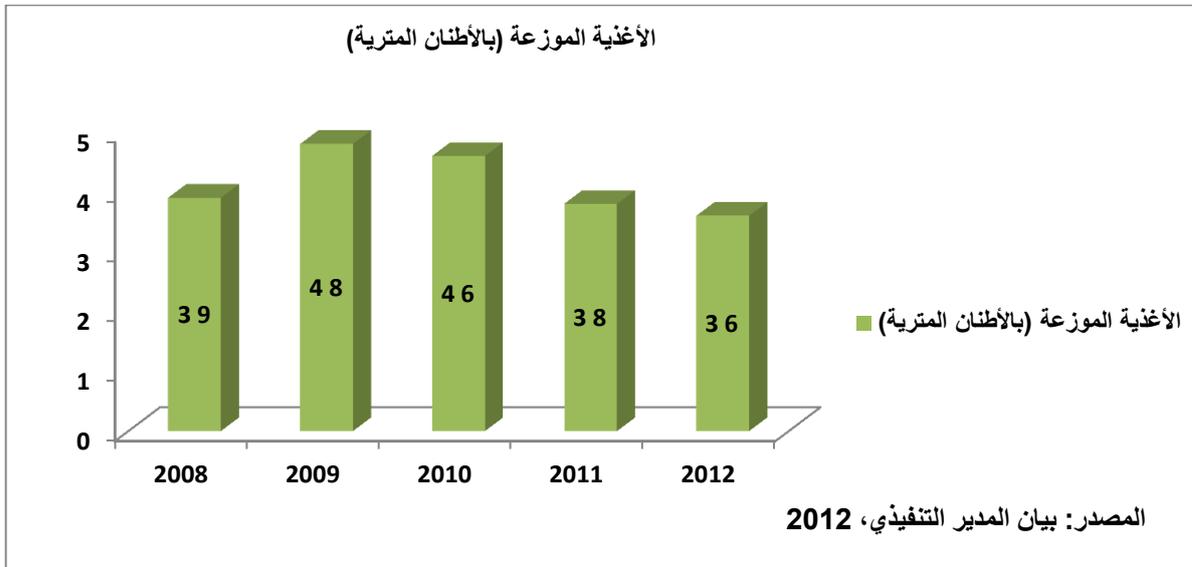
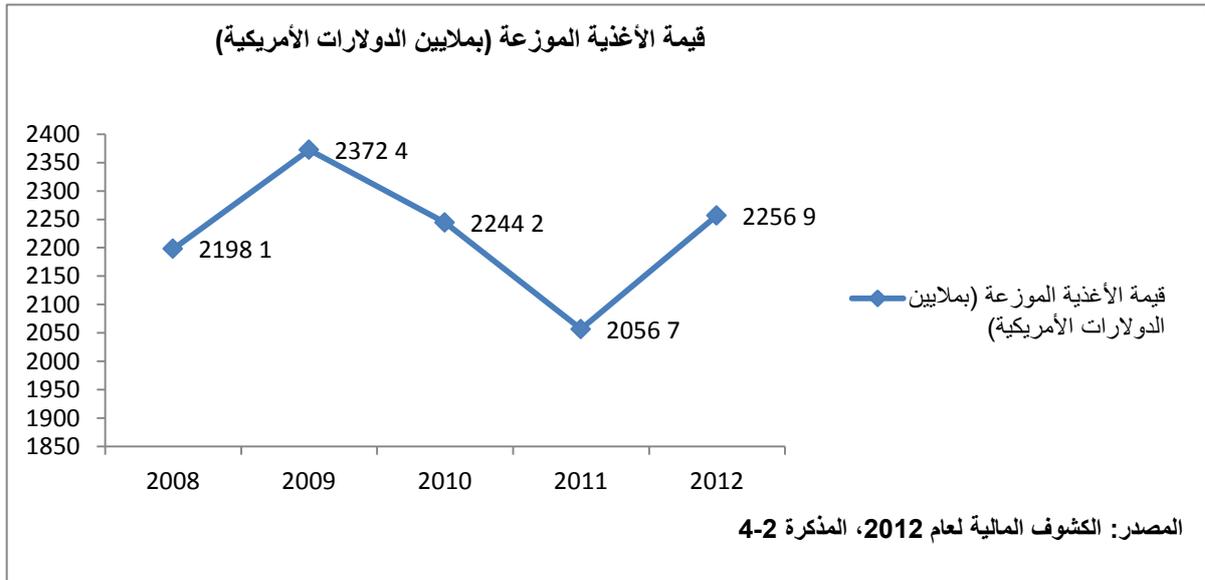
الإيرادات

- 18 - وصل مجموع الإيرادات في عام 2012 إلى 211.4 4 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 12.72 في المائة مقارنة بعام 2011 (3 736.1 مليون دولار أمريكي). وكشفت أيضا المساهمات العينية عن تحسّن بنسبة 14 في المائة. وترجع الزيادة إلى مساهمة الجهات المانحة الرئيسية بالمزيد من الأموال في عام 2012 مقارنة بعام 2011 استجابة للأوضاع المتدهورة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية. وزادت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مساهمتها بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي. وحقق فرق سعر الصرف مكاسب كبيرة في السنة الحالية (42.6 مليون دولار أمريكي مقابل (-) 0.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011). وترجع هذه الزيادة في جانب منها إلى ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأربع (اليورو والجنيه الاسترليني والدولار الأسترالي والكرونه النرويجية) مقارنة بعام 2011.

المصروفات

- 19 - سجّلت المصروفات زيادة بنسبة 9 في المائة في عام 2012 مقارنة بعام 2011. واستأثر مكوّن المساعدة المتمثّل في السلع الغذائية والنقد والقسائم (2 456.4 مليون دولار أمريكي) بنسبة 56 في المائة من مصروفات البرنامج. وأمّا ثاني أكبر مكوّن فهو تكاليف الموظفين التي بلغت 15.72 في المائة من المصروفات في عام 2012. وازدادت قيمة السلع الموزّعة في عام 2012 بنحو 203.4 مليون دولار أمريكي بسبب زيادة قيمة السلع واقتران ذلك بزيادة توزيع السلع العالية القيمة، مقارنة بعام 2011. ووصل مجموع الأموال النقدية والقسائم الموزّعة في عام 2012 إلى 191.8 مليون دولار أمريكي (120.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). وبلغ مجموع السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزّعة 2 264.6 مليون دولار أمريكي حسب ما جاء في كشف الأداء المالي (2 061.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). وبلغ مجموع الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى 691.4 مليون دولار أمريكي. وازدادت المصروفات المنفّقة على اللوازم والمستهلكات وغيرها من التكاليف الجارية في التنفيذ المباشر للمشروعات وإدارتها ودعمها زيادة هامشية من 148.1 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 156.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وازدادت المصروفات الأخرى من 46.5 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 52.6 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وشملت هذه المصروفات تكاليف صيانة المرافق والتأمين والتكاليف المتصلة بالاجتماعات ومخصصات الحسابات المشكوك فيها والخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة المخزونات.

- 20 - وفيما يتعلّق بالأغذية الموزّعة، تقلّص النطاق الذي يغطيه البرنامج والذي يقاس بعدد المستفيدين وكمية الأغذية الموزّعة خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين أدناه. ومع ذلك فقد ازدادت قيمة الأموال النقدية والقسائم الموزّعة من 120.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 191.8 مليون دولار أمريكي في هذه السنة. وازدادت أيضا قيمة الأغذية الموزّعة في عام 2012 إلى 2 256.9 مليون دولار أمريكي من 2 056.7 مليون دولار أمريكي في عام 2011.



الأرصدة والاحتياطيات المالية

21 - بلغت احتياطيات البرنامج 273.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 مسجلة زيادة بنسبة 15 في المائة مقارنة بالسنة الأخيرة (237.3 مليون دولار أمريكي). وتمثل الأرصدة المالية الجزء غير المنفق من المساهمات التي توجّه للاستخدام لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية في أصول البرنامج بعد اقتطاع جميع الخصوم. وبلغت الأرصدة الاحتياطية المالية 624.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

نتائج المراجعة

1 - إدارة المخزون

1-1 مطابقة المخزونات

- 22 - يسجل نظام ونجز المعاملات المتصلة بأرصدة السلع الغذائية حتى مرحلة تسجيلها في بند النفقات. ويسجل نظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها (كومباس) بعد ذلك المعلومات المتعلقة بحركة المخزون. ويبسّر التطبيق المشترك بين نظام ساب (SAP) ونظام كومباس المواعمة بين بيانات النظامين.
- 23 - وتجري شعبة اللوجستيات في مقر البرنامج مطابقة بين الحصر المادي في نظام كومباس والأرقام المسجلة في نظام ونجز كل ثلاثة أشهر. ويُحدّد جدول مطابقة المخزونات بالأطنان المترية فقط، ويقوم فرع الحسابات العامة في المقر بتعيين القيمة للفرق الناتج على أساس متوسط السعر المتغيّر. ويُجهّز فرع الحسابات العامة يدويا تسويات قسائم اليومية للمواعمة بين المخزون المسجل في نظام ونجز والحصر المادي في نظام كومباس على أساس تقرير شعبة اللوجستيات.
- 24 - وبلغ الفرق 8 436 طنا متريا بين بيانات المخزونات/الأرصدة في نظام ونجز ونظام كومباس في عام 2012 (4 898 طنا متريا في عام 2011). وقام البرنامج بتسوية هذا الفرق. وكشف تحليل الأسباب عن أن جانبا كبيرا من الفرق (36 في المائة من مجموع الفرق) بين شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز) ونظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها (كومباس) مرده 'رسائل أخطاء التسجيل' و'مواعمة التطبيق المشترك بين نظامي ونجز وكومباس'. وتتم المطابقة بين نظام تكنولوجيا المعلومات يدويا وتُصحّح الأخطاء باستخدام نموذج قسائم اليومية عند إعداد الكشوف المالية.
- 25 - وأعلن البرنامج من قبل أن البدء في تشغيل نظام دعم تنفيذ اللوجستيات سيحل هذه المشكلة تماما. وأُعلن أيضا أن الفرق بين النظامين سيتقلص نتيجة استمرار جهود الرصد. ولوحظ رغم ذلك أن المشكلة لا تزال قائمة. وتُدرّك أيضا أن نظام دعم تنفيذ اللوجستيات قد نُفِّذَ على سبيل التجربة في اثنين فقط من المكاتب القطرية ويجري بحث البدء في تشغيله بالكامل خلال فترة ثلاث سنوات (2013-2015).

التوصية 1

نظرا لاستمرار وجود فروق بين المخزونات المسجلة في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز) وبين نظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها (كومباس) والقيام حاليا بمراجعة نظام دعم تنفيذ اللوجستيات تمهيدا لدخوله طور التشغيل الكامل، من الأساسي على وجه الخصوص أن تُفحص بعين نقدية أسباب 'رسائل الأخطاء' واتخاذ إجراءات تصحيحية محدّدة (مدعومة بتدريب ورصد دقيق) في المكاتب القطرية والمقر. ومن شأن ذلك أن يحسّن جودة الإبلاغ عن المخزون في الكشوف المالية.

2-1 خسائر ما بعد التسليم

- 26 - تسجل خسائر ما بعد تسليم السلع الغذائية بعد وصولها في نقطة التسليم الأولى في البلد المتلقّي. وهذه الخسائر تشمل الخسائر المتكبدة في أثناء المناولة والتخزين والنقل الداخلي. وبلغت خسائر ما بعد التسليم المسجلة في البرنامج 12.3

مليون دولار أمريكي (9 ملايين دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) حسب ما هو وارد في الفقرة 169 من المذكرة 4 من الكشف المالية لعام 2012.

27 - لاحظنا أن الرقم الذي كشف عنه البرنامج، وهو 12.3 مليون دولار أمريكي، شمل خسائر متكبّدة في السنوات السابقة على عام 2012 بما قيمته 1.3 مليون دولار أمريكي. وأدرج البرنامج هذه الأرقام في خسائر ما بعد التسليم لعام 2012 بحجة عدم نشرها في النظام إلا في عام 2012. وفي رأينا أن خسائر ما بعد التسليم ينبغي أن تُسجّل في السنوات المالية التي تقع فيها.

التوصية 2

نوصي بإنشاء نظام لضمان تسجيل خسائر ما بعد التسليم في السنة التي تقع فيها تلك الخسائر.

3-1 استلام السلع الغذائية

28 - وفقا للسياسة المحاسبية للبرنامج لعام 2012 (راجع الفقرة 1 من المذكرة 1: السياسات المحاسبية: أساس الإعداد)، أعدت الكشف المالية على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

29 - علاوة على ذلك، تُعرّف المحاسبة على أساس الاستحقاق في الفقرة 7 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 1، عرض الكشف المالية، بأنها الأساس المحاسبي الذي تسجّل على أساسه المعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها (وليس عندما يرد أو يُدفع النقد أو ما يساويه). ولذلك فإن المحاسبة على أساس الاستحقاق تقتضي تسجيل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية وإثباتها في الكشف المالية للفترة التي تتعلق بها تلك الأحداث. وتشمل العناصر التي تسجّل وفقا للمحاسبة التراكمية الأصول والخصوم، وصافي الأصول/رؤوس الأموال والإيرادات والمصروفات.

30 - وفحصنا الكشف الذي بيّن تفاصيل السلع الغذائية المسلمة في عام 2012 ولاحظنا فترات تأخير تراوحت بين شهر واحد و34 شهرا في تسجيل استلام السلع الغذائية في نظام ونجز. وأسفر ذلك عن إدراج سلع غذائية مستلمة في عام 2011 (بمبلغ 5 149 588.90 دولار أمريكي) في قاعدة بيانات السلع الغذائية المسلمة في عام 2012.

31 - ووافق البرنامج على فحص حالات تأخر التسجيل ومواصلة بحث الإجراءات المطلوبة للحدّ منها.

التوصية 3

بذل جهود لتعزيز نظام تسجيل إيصالات السلع الغذائية الحالي في الوقت المحدد عن طريق رصد دقة المواعيد على المستويات المناسبة سواء في المكاتب القطرية أو المكاتب الإقليمية وفي المقر الرئيسي للبرنامج.

4-1 مخزون الأغذية: الأرصدة المتبقية في حوزة الشركاء المتعاونين

32 - يعمل البرنامج في معظم البلدان في تعاون وثيق مع الشركاء المتعاونين الذين يساعدون في تحديد المستفيدين وتوزيع السلع الغذائية والأموال النقدية والقوائم على المستفيدين. ووفقا للاتفاقات المبرمة بقدّم الشركاء المتعاونون إلى البرنامج

تقارير عن التوزيع الفعلي للمعونة من خلال تقارير التوزيع الشهرية وتقارير التوزيع الفصلية. ووفقا للسياسة المحاسبية التي أعلنها البرنامج، تُسجّل السلع الغذائية في بند الإنفاق عندما يوزّعها الصندوق مباشرة أو بمجرد تسليمها إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها. وتُسجّل في الكشوف المالية منذ عام 2011 أي سلع غير موزّعة متبقية في حوزة الشركاء المتعاونين ويشمل ذلك قيمة حجم المخزونات الغذائية غير الموزّعة.

33 - وتنص الخطوط التوجيهية للإقفال المالي السنوي لعام 2012 على أن تقدّم المكاتب القطرية إلى المكاتب الإقليمية تفاصيل عن الأرصدة التي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون، وتقوم المكاتب الإقليمية بتجميع تلك البيانات وتعرضها على فرع الحسابات العامة في مقر البرنامج. ولدى تسلّم تلك البيانات، يقوم فرع الحسابات العامة بفحص تفاصيل البيانات المقدّمة من المكاتب الإقليمية بشأن قائمة المخزونات المحتفظ بها لدى الشركاء المتعاونين في نظام رصد حركة السلع ومعالجتها وتحليلها (كومباس) على النحو الوارد من شعبة اللوجستيات، كما يقوم فرع الحسابات العامة بالمتابعة مع المكاتب القطرية لتحديد أي تضارب. وتُدْرَج أيضا المعلومات الواردة في خطابات التمثيل.

34 - وكنا قد أصدرنا في أثناء مراجعتنا المالية لعام 2011 توصية بشأن ترشيد إجراءات تقارير التوزيع من المكاتب القطرية في الوقت المناسب وتعزيز جودة عملية مطابقة بيانات الأغذية غير الموزّعة المتبقية في حوزة الشركاء. وأعدنا فحص المسألة بالتفصيل خلال السنة الحالية ولاحظنا ما يلي:

35 - سجّل البرنامج في الفقرة 170 من المذكرة 4 من الكشوف المالية مبلغا قدره 116.9 مليون دولار أمريكي (174 836 174 836) طنا متريا) كأغذية في انتظار توزيعها من جانب الشركاء المتعاونين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. وأجرينا فحصا اختباريا لعينة من 61 شريكا متعاوننا في 13 مكتبا قطريا وفحصنا المعلومات المتاحة لنا من البرنامج بشأن 50 شريكا متعاوننا في 12 مكتبا قطريا. ولاحظنا تضاربا بين كمية الأرصدة المسجّلة لدى الشركاء المتعاونين والأرصدة المدرجة في سجلات البرنامج. ووصل الفرق إلى 438.96 13 طن متري في 9 مكاتب قطرية أتيحت بيانات مفصّلة عنها في حينه. ولاحظنا أيضا أن بعض الشركاء المتعاونين في الصومال وإثيوبيا يستخدمون في تقارير التوزيع الشهرية صيغة مختلفة عن الصيغة المقررة دون إدراج الكثير من التفاصيل ذات الأهمية الحاسمة. ولاحظنا في مراجعتنا لأداء البرنامج في العمل مع الشركاء المتعاونين حالات تأخير في استلام تقارير التوزيع الشهرية في البرنامج. وأثر ذلك التأخير على عمليات المطابقة حيث لم تكن تقارير التوزيع الشهرية متاحة في الكثير من الحالات وقُدّرت كميات الحبوب الغذائية المتبقية في حوزة الشركاء المتعاونين بدون تقارير توزيع شهرية.

36 - ووافقت إدارة البرنامج، كردّ أولي، على أن بعض تقارير التوزيع الشهرية لم تكن قد سلّمت وأنها طلبت من المكاتب القطرية توضيح التضارب. وسلّطت الضوء كذلك على الخطوات المتخذة خلال السنة، مثل الرسائل التي بعث بها نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة إلى كل المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وزيادة الرقابة من خلال إجراء استعراضات شهرية للحدّ الأدنى للإقفال، وإصدار خطوط توجيهية بشأن الإقفال السنوي لترشيد العمليات والإجراءات في هذا الاتجاه.

37 - ونحن نُقرّ بالخطوات التي اتخذتها الإدارة في سبيل تنفيذ توصيتنا التي أصدرناها في عام 2011. على أنه بالنظر إلى حالات التضارب المذكورة آنفا، نلاحظ أنه لا بد من إجراء تحسينات أخرى في مطابقة أرصدة الأغذية المتبقية في حوزة الشركاء المتعاونين.

التوصية 4

أوصى المراجع الخارجي في المراجعة المالية لعام 2011 بتحسين جودة مطابقة بيانات الأغذية غير الموزعة المتبقية في حوزة الشركاء. ونحن نوصي مرة أخرى بضرورة مواصلة تحسين مطابقة بيانات المخزون الغذائي المتبقي لدى الشركاء المتعاونين لأغراض الإفصاح. ويمكن مراجعة هذه المسألة في المقر الرئيسي للبرنامج ومراكز المسؤولية المحددة لضمان زيادة دقة رصد جودة عمليات المطابقة.

5-1 القروض والاستعارات الداخلية: السلع الغذائية

38 - يُقصد بالقروض والاستعارات الداخلية اقتراض السلع الغذائية بين مختلف المشروعات في البرنامج خلال السنة. وبالتالي ينبغي ألا يحدث أي فرق بين أرصدة القروض والاستعارات الداخلية في نهاية السنة. وينبغي تسوية أي فروق، إن وُجدت، قبل نهاية السنة.

39 - على أننا لاحظنا فرقا بمبلغ 281 937.38 دولار أمريكي (يتعلق بكمية تبلغ 114.73 طن متري) لم تتم تسويته بين القروض والاستعارات الداخلية (السلع الغذائية) حسب التفاصيل المبينة أدناه:

قروض داخلية: 22 148 507.02 دولار أمريكي

استعارات داخلية: 22 430 444.40 دولار أمريكي

40 - ووافق البرنامج على أنه نظرا لطبيعة الحسابات، ينبغي موازنة فروق التسوية وأشار إلى أنه يجري العمل على حسم تلك المسألة. وذكر البرنامج أيضا أنه قد بذلت جهود إضافية في عام 2012 في صدد عملية المطابقة، وأن الفروق بين القروض والاستدانة قد تحسنت خلال السنوات الثلاث الأخيرة. واقترحت إدارة البرنامج إجراء تحقيق للبحث في الأسباب الفعلية وراء حدوث فرق قدره 114.7 طن متري، والموافقة على أرصدة القروض بعد التشاور مع شعبة اللوجستيات والمكاتب القطرية المعنية.

2 - قاعدة بيانات إدارة الأصول

41 - تُسجّل الأصول الثابتة التي تخص البرنامج في سجل الأصول الرئيسي وتُرفق بها تفاصيل الشراء، بما فيها مصدر التمويل، كجزء من نظام ونجز. وتُستخدم قاعدة إدارة الأصول، وهي قاعدة بيانات تعمل وفق نظام 'أوراكل' لتتبع الأصول والبنود المستهلكة التي تخص البرنامج. ويوجد نظام لإجراء عمليات المطابقة بين النظامين في البرنامج.

42 - وفحصنا سجل الأصول الرئيسي المحتفظ به في نظام ونجز وقاعدة بيانات إدارة الأصول. وتبين من التحليل المقارن لفئة الأصول في قاعدة بيانات إدارة الأصول وسجل الأصول الرئيسي من خلال أدوات تحليل البيانات عن وجود تضارب شمل على سبيل المثال ما يلي:

- أصول في سجل الأصول الرئيسي غير مسجلة في قاعدة بيانات إدارة الأصول
- أصول في قاعدة بيانات إدارة الأصول غير مسجلة في سجل الأصول الرئيسي

• أخطاء في التصنيف - 'التراخيص والحقوق' المدرجة في 'الأصول غير الملموسة الأخرى'

43 - وردًا على ذلك، أوضح البرنامج ما يلي:

- يحدث في بعض الأحيان 'تأخر في المدة' بين الشراء من خلال نظام ونجز ويظهر ذلك في سجل الأصول الرئيسي والإثبات/التسجيل المادي في قاعدة بيانات إدارة الأصول.
- وسُجّلت الأصول في قاعدة بيانات إدارة الأصول على المستوى الميداني ولم تسجّل في سجلّ الأصول الرئيسي بسبب تحديد الأصول في سنوات لاحقة. ولم تسجّل هذه الأصول في سجل الأصول الرئيسي نظراً لإقفال الدفاتر واعتبارها أصولاً غير مادية.
- وافق البرنامج رغم ذلك على تصحيح أخطاء التصنيف عن طريق ترحيل البنود إلى فئة الأصول المناسبة.

44 - وذكّر أنه في إطار مواصلة تحسين وتطوير نظام المطابقة القائم، من المتوقع أن يساعد مشروع النظام العالمي لإدارة المعدات الجاري تنفيذه حالياً على سبيل التجربة في باكستان، على ترحيل جميع البيانات من قاعدة بيانات إدارة الأصول إلى وحدة المعدات الجديدة في نظام ونجز. ومن المتوقع بالتالي أن يتسنى في المستقبل تتبع كل البنود (الأصول الثابتة والبنود الأخرى) وإدارتها مباشرة في نظام ونجز.

45 - ونلاحظ أن البنود المحددة حالياً وغير المدرجة في سجل الأصول الرئيسي بحجة أنها 'غير مادية' قد لا تفضي بصورة منفردة، في الوقت الراهن، إلى أي أثر سلبي مادي على الكشوف المالية. على أنه لا بد من مراجعة ذلك. ويتعيّن على البرنامج أيضاً أن يبدأ في إنشاء قاعدة بيانات 'نقية' في النظام العالمي لإدارة المعدات عندما سترحلّ كل البيانات من قاعدة بيانات إدارة الأصول إلى وحدة تسجيل المعدات في نظام ونجز.

التوصية 5

نوصي البرنامج بأن يستعرض معدلات التضارب والخطأ بين قاعدة بيانات إدارة الأصول وسجل الأصول الرئيسي في نظام ونجز من خلال 'خطة عمل محدّدة زمنياً' والبدء بقاعدة بيانات 'نقية' في مشروع النظام العالمي لإدارة المعدات للتخلص مما يمكن تلافيه من مشاكل ترحيل البيانات.

3- إثبات الإيرادات

46 - توافق الجهة المانحة على ترخيص التحويل عند تقديم مساهمة إلى البرنامج. وعندما تصدر الموافقة على ترخيص التحويل وتُرسل إلى البرنامج، يخصّص لترخيص التحويل رقم مرجعي فريد يُسجل في النظام. ويمكن للجهة المانحة أن تحوّل مساهمة باستخدام ترخيص تحويل وحيد إلى منحة أو أكثر طيلة السنة (السنوات). ويعيّن مرة أخرى رقم فريد لكل منحة مقدمة بموجب ترخيص التحويل.

47 - وأجرينا فحصاً اختبارياً للجوانب المحاسبية المتعلقة بتراخيص تحويلات المنح ولاحظنا أن إحدى الجهات المانحة الرئيسية قدّمت إلى البرنامج ترخيص تحويل بما قيمته 102 947 000 دولار أمريكي لصالح عملية الطوارئ

200457. على أن مجموع إيرادات المنحة المذكورة آنفا خلال عام 2012 بلغ 104 898 913 دولارا أمريكيا حسب تفاصيل الإيرادات المسجلة في المنحة خلال عام 2012.

48 - وبالتالي فإن هناك قصورا في الرقابة في أثناء المحاسبة على إيرادات المنحة، وهو ما سمح بتسجيل الإيرادات في الدفاتر بقيمة تزيد عن المبلغ الذي تعهدت به فعليا الجهة المانحة. وتم تصحيح الوضع عن طريق إدخال التغييرات المطلوبة في الكشوف المالية.

4 - الحسابات الخاصة

49 - وفقا للمادة 1-1 من النظام المالي للبرنامج، يعني الحساب الخاص حسابا ينشئه المدير التنفيذي لمساهمة خاصة أو لأموال مخصصة لأغراض خاصة، ويجوز ترحيل أرصدة هذا الحساب إلى فترة مالية تالية. وتنشأ الحسابات الخاصة لتسجيل المعاملات التي لا يمكن تصنيفها مباشرة ضمن إحدى فئات برامج البرنامج.

50 - وبلغ عدد الحسابات الخاصة للبرنامج 28 حسابا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، منها حساب واحد، هو الحساب الخاص للأمن، تم فتحه في عام 2012. ويعرض الجدول 2 حالة الحسابات الخاصة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

الجدول 2				
بيانات الحساب	2012 (بملايين الدولارات الأمريكية)	2011 (بملايين الدولارات الأمريكية)	مجموع الإيرادات المسجلة في الكشوف المالية لعام 2012 (بملايين الدولارات الأمريكية)	إيرادات الحساب الخاص لعام 2012 مقابل مجموع الإيرادات (النسبة المئوية)
الإيرادات خلال السنة	139.79	176.77	4 211.4	3.3
النفقات خلال السنة	160.27	174.95	4 395.7	3.6
تحركات الحساب خلال السنة	9.07	16.99	-	-

1-4 إدارة الحساب الخاص لعملية شريان الحياة للسودان

51 - لاحظنا أنه بالرغم من توقُّف الحساب الخاص لعملية شريان الحياة للسودان في عام 2006، سُجِّلت نفقات بمبلغ 1 999 449.52 دولار أمريكي في هذا الحساب وكان لا بد من تسجيلها بشكل صحيح في الحساب الخاص للنقل الجوي. وأسفر ذلك عن أخطاء محاسبية متعلقة بالحساب الخاص لعملية شريان الحياة للسودان والحساب الخاص للنقل الجوي. وأشارت الإدارة إلى أنها تُدرك أنه سيجري إدخال التعديل المحاسبي ذي الصلة في عام 2013 لتحويل الرصيد المتبقي في الحساب المدين من الحساب الخاص المتوقع لعملية شريان الحياة للسودان. وأكدت الإدارة أيضا أنه سيجري دعم التعديلات من خلال تحليل مفصَّل ستوثق نتائجه.

2-4 المحاسبة على الفوائد في الحساب الخاص للقرض الطويل الأجل

52 - لاحظنا أن الفائدة على استثمار الأموال المجتنب لسداد القرض الطويل الأجل المقدم من إحدى الوكالات الحكومية المانحة بمبلغ 5 127 715.79 دولار أمريكي (بما في ذلك 410 828.84 دولار أمريكي لعام 2011

و5.95 866.95 716 4 دولار أمريكي لعام 2012) قد سُجِّلت في الدفاتر تحت بند الحساب العام بدلا من الحساب الخاص للقرض الطويل الأجل. وأسفر ذلك عن عدم احتساب معاملات هذا الحساب الخاص. ولاحظنا أن تحويل إيرادات الفائدة من الحساب العام إلى الحساب الخاص قد لا يؤثر على البيانات المالية، ولكن هذه الممارسة تتنافى مع الإجراءات المحاسبية الموحدة المتصلة بالحساب العام والحساب الخاص على حد سواء.

53 - وأبلغنا أن هذا الخطأ وقع بسبب مشاكل في استخدام الكود الصحيح الذي تعيّن تحديده 'على سبيل الأولوية' لضمان المحاسبة الصحيحة لإيرادات الفائدة من المجال الوظيفي المعني.

54 - وبنا على ذلك أجرت إدارة البرنامج التعديلات المحاسبية الضرورية.

3-4 إدارة الأموال المخصصة من الحساب الخاص لصندوق مطابقة مساهمات المانحين الجدد

55 - سيُستخدَم هذا الحساب الخاص لصندوق مطابقة مساهمة المانحين الجدد كملاد أخير للتمويل، وسيقتصر استخدام مخصصاته على أنشطة البرامج تحديدا لتغطية التكاليف المتصلة بالمساهمات السلعية المقدمة من المانحين الجدد. ولا تقي المساهمات السلعية المقدّمة من المانحين الجدد إلى المشروعات داخل بلدانها بشروط التمويل من الحساب الخاص ما لم تحصل على إعفاء على أي نحو آخر من المدير التنفيذي.

56 - ولاحظنا تخصيص مبلغ 7 248 595.56 دولار أمريكي (أي 83 في المائة من مجموع المخصصات) من بين ما مجموعه 8 714 049.50 دولار أمريكي لتغطية التكاليف ذات الصلة بمساهمات السلع المقدّمة من المانحين الجدد إلى المشروعات داخل بلدانهم بعد الحصول على إعفاء من المدير التنفيذي. ويعني تخصيص أموال رئيسية من الحساب الخاص لصندوق مطابقة المانحين الجدد خلال عام 2012 إلى المشروعات التي توجد فقط في بلدان المانحين أن الحساب الخاص يستثنى في معظمه من 'معايير رصد مخصصات من الحساب الخاص'.

57 - وذكرت إدارة البرنامج أنه يجري حاليا استعراض معايير استخدام أموال الحساب الخاص لصندوق مطابقة المانحين الجدد في إطار الاستعراض المؤسسي لترتيبات التوأمة.

58 - وأكدت الإدارة أيضا أن عملية الاستعراض ستشمل كل الحسابات الخاصة لتعزيز الضوابط الداخلية.

5 - مسائل أخرى

1-5 إدارة النقدية

59 - طرحنا في أثناء مراجعتنا الكشوف المالية للسنة الأخيرة التوصية التالية بشأن المركز الشهري لمتوسط النقدية المحتفظ بها في المقر.

60 - 'ينبغي وضع إطارٍ للتنبؤات النقدية باستخدام القدرات الوظيفية للنسخة الثانية من شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) من أجل تعزيز جودة القرارات بشأن الإدارة النقدية في البرنامج'. ولاحظنا أن عمليات الخزانة في نهاية عام 2012 صمّمت ونفّذت 'إطارا للتنبؤ بالتدفقات النقدية' على أساس قدرات إدارة النقدية والتنبؤ بها في نظام ساب. وأشارت عمليات الخزانة إلى أنه باستخدام هذا الإطار تم التنبؤ بالتدفقات النقدية للفترة من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2013 للسنة برمتها. وسوف يساعد هذا التقرير على اتخاذ قرارات الإدارة النقدية وسيستنى استخدام ذلك اعتبارا من عام 2014.

61 - وخلال عام 2012، أجرينا أيضا فحصا اختباريا لشهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول وتبين لنا أن الرصيد المصرفي اليومي قد تحسّن، إذ تراوح بين 42 مليون دولار أمريكي و139 مليون دولار أمريكي مقابل ما يتراوح بين 49 و181 مليون دولار أمريكي في عام 2011. وتراوح متوسط الرصيد الشهري للنقدية خلال أربعة أشهر (فبراير/شباط، ويونيو/حزيران، ونوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول) بين 55 مليون و84 مليون دولار أمريكي.

62 - وبالنظر إلى أن الإدارة في البرنامج قد اتخذت تدابير جديدة من عام 2013 فصاعدا فسوف نواصل فحص أثر هذه المبادرات على القرارات المتعلقة بإدارة النقدية والاستثمارات في السنة المقبلة.

2-5 الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين: استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لموظفي الإدارة الرئيسية

63 - جاء في الفقرة 208 من المذكرة 10-1 في الكشف المالية أن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة لموظفي الإدارة الرئيسية لا يمكن تحديدها كميا بصورة يعول عليها.

64 - ولدى استفسارنا عن الأسباب وراء عدم قدرة البرنامج على تحديد تلك الاستحقاقات كميا، ذكر البرنامج نفس الشيء في المذكرة 10 على أساس التقييم الاكتواري.

6 - التصويبات التي أجريت بنا على طلب مراجع الحسابات

65 - أشرنا في أثناء مراجعة الحسابات إلى تعديلات معينة لتحسين جودة الإبلاغ المالي، وقام البرنامج بإجراء تلك التعديلات. وترد قائمة بالتعديلات في الملحق. وقُدِّمت إلينا ضمانات تؤكد أنه سيجري إبلاء الاعتبار الواجب للمسائل التي تستحق تدخلا على الأجل الطويل.

سادسا - التقدّم المحرز في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

66 - استعرضنا التقدّم العام الذي أحرزته الأمانة في الاستجابة لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي والتي عُرضت على المجلس التنفيذي في تقريرنا عن الكشف المالية للسنتين 2010 و2011.

- يسرنا أن نلاحظ إنشاء نظام الاستعراض نصف السنوي للإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات والتشاور مع مراجع الحسابات الخارجي.

- وننتظر المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات التي لم تنفَّذ حتى الآن فيما يتصل بنظام إدارة أمن المعلومات ونظام دعم تنفيذ اللوجستيات (الحسابات السنوية لعام 2010)؛ وإدماج خطة الموارد في عملية التخطيط، واستعراض سياسة الإنفاق المتعلقة بالنقدية والقوائم لتسجيل كافة التوصيات المتدفقة من مختلف قنوات المراجعة الداخلية والخارجية وتقارير التقييم في نظام واحد (الحسابات السنوية لعام 2011).

- أكدنا في تقريرنا عن عمليات البرنامج في الصومال الذي أصدرناه في عام 2011 ضرورة قياس مدى تقبّل المخاطر بصورة منفصلة عن العمليات العالية المخاطر والعمليات العادية. ونرحّب بصياغة بيان تقبّل المخاطر الذي أصدره البرنامج في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 كخطوة إيجابية نحو تحديد مستوى تحمّل المخاطر في كل عملية سيجري تنفيذها في المستقبل.

67 - ونُعرب عن ارتياحنا إزاء عملية إعداد بيان الرقابة الداخلية الذي تسنّى من خلاله تجميع ضمانات كافية من الإدارة العليا والمراجعة الداخلية لتأكيد فعالية الضوابط الداخلية في البرنامج خلال السنة.

شكر وتقدير

نود أن نسجّل تقديرنا لإدارة البرنامج وموظفيه على تعاونهم معنا في إجراء هذه المراجعة.



Vinod Rai

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع الحسابات الخارجي

نيودلهي، الهند

5 أبريل/نيسان 2013

الملحق

التعديلات على الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي بناء على طلب مراجع الحسابات الخارجي

1 - تعديل أرقام الإيرادات (تخفيض بمبلغ 1.95 مليون دولار أمريكي) - الكشوفان الأول والثاني:

النص المعدل (بملايين الدولارات الأمريكية)	النص الأصلي (بملايين الدولارات الأمريكية)	
1 723.9	1 725.9	الكشف الأول - المساهمات المستحقة القبض
4 211.4	4 213.4	الكشف الثاني - مجموع الإيرادات

يؤثر التعديل الوارد أعلاه أيضا على المذكرات التالية:

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

المذكرة 2-13: الأدوات المالية

المذكرة 2-14: أرصدة الصناديق والاحتياطيات

المذكرة 3: إيرادات

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

2 - تعديل توصيف الإيرادات الأخرى - المذكرة 3-5 والفقرة 165:

النص الأصلي

2011	2012	المذكرة 3-5 - إيرادات أخرى
89.3	78.6	الإيرادات المحصلة من أنشطة الحسابات الخاصة
23.3	21.9	إيرادات متنوعة
112.6	100.5	مجموع الإيرادات الأخرى

الفقرة 165 - بلغ مجموع الإيرادات التي تحققت في عام 2012 من أنشطة الحسابات الخاصة 78.6 مليون دولار أمريكي (89.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) وشملت أساسا عمليات النقل الجوي ومخصصات السلع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ. وشملت الإيرادات المتنوعة التي بلغت 21.9 مليون دولار أمريكي (23.3 مليون دولار أمريكي في

31 ديسمبر/كانون الأول 2011) المبالغ المحصّلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

النص المعدّل

2011	2012	المذكرة 3-5 - إيرادات أخرى
89.3	78.6	الإيرادات المحصّلة من السلع والخدمات
23.3	21.9	إيرادات متنوعة
112.6	100.5	مجموع الإيرادات الأخرى

الفقرة 165 - بلغ في عام 2012 مجموع الإيرادات الأخرى 100.5 مليون دولار أمريكي، منها 78.6 مليون دولار أمريكي محصّلة من السلع والخدمات (89.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011) و21.9 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتنوعة (23.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011). وشملت الإيرادات المحصّلة من تقديم السلع والخدمات أساساً عمليات النقل الجوي ومخصصات السلع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ. وشملت الإيرادات المتنوعة المبالغ المحصّلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

3 - تعديلات تعبّر عن إيرادات الفائدة (5.1 مليون دولار أمريكي) في الحساب الخاص الصحيح:

لم يؤثر هذا التعديل على الكشوف المالية لعام 2012 حيث لا يخرج أثره عن حدود شريحة الحساب العام والحسابات الخاصة.

4 - تحديد استحقاقات ما بعد الخدمة لموظفي الإدارة الرئيسيين:

النص الأصلي

- 1 - يشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي وفي التأمين الصحي الحالي.
- 2 - ويحق أيضاً لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (المذكرة 2-11) على نفس مستوى بقية الموظفين. وهي استحقاقات لا يمكن تحديدها كمياً بصورة يعول عليها.
- 3 - وموظفو الإدارة الرئيسيون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

النص المعدل

- 1 - يشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية واستحقاقات ما بعد الخدمة ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي وفي التأمين الصحي الحالي.
- 2 - ويحق أيضا لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل على نفس مستوى بقية الموظفين. وترد في المذكرة 2-11 الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في قياس تلك الاستحقاقات. وموظفو الإدارة الرئيسيون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.
- 3 - وعلاوة على ذلك، تم تعديل الجداول في المذكرتين 1-10 و2-10 وأدرجت قيمة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة في عمود الاستحقاقات والمزايا بالنسبة لكل من:
 - موظفو الإدارة الرئيسيون (أضيف مبلغ 0.1 مليون دولار أمريكي عن عام 2012 و0.1 مليون دولار أمريكي عن عام 2011)
 - موظفو الإدارة العليا الآخرون (أضيف مبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي عن عام 2012 ومبلغ 0.4 مليون دولار أمريكي عن عام 2011).